



المملكة
الأردنية الهاشمية

خُطْبُ العَرْشِ السَّابِئِ

لصَّاحِبِ الجِلالِ الهاشِمِيِّ

المَلِكِ عَبْدِ اللهِ الثَّابِتِ ابْنِ الحَسَنِ العَظِيمِ

الجزء الثالث

١٤٢٠ - ١٤٣٦ هجرية

١٩٩٩ - ٢٠١٤ ميلادية



الإشراف

إدارة الشؤون الإدارية - الديوان الملكي الهاشمي

الإعداد والتحرير

د. بكر خازر المجالي

فريق المتابعة والتنسيق

منتهى قبلان العبدلات

جنان زكي أبو زياد

الطباعة

مطابع الثقة الأردنية

هاتف : ٥٥٣٣٧٨٨ / ٠٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٥/٢/٨٩٤)



صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية



DESIGN
CENTER





صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم
ولي العهد



DESIGN CENTER

The text 'DESIGN CENTER' is centered on the page. The word 'DESIGN' is in a large, light blue, serif font, and 'CENTER' is in a smaller, light blue, serif font. The text is overlaid on a background of three horizontal, overlapping brushstrokes in light blue, light pink, and light yellow. The brushstrokes have a textured, hand-painted appearance with irregular edges. The entire graphic is semi-transparent, allowing the white background to show through.



المقدمة

مع اول خطاب للعرش لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين والذي كان في الاول من تشرين الثاني من عام ١٩٩٩ كان رسم السياسة الثابتة لمسيرة الأردن الجديد المؤسس على فكر وارث الثورة العربية الكبرى وعلى ما قدمه الهاشميون من توضيحات في سبيل بناء الدولة الاردنية.

وحين يقول جلالتة في الخطاب الاول : نؤمن ان الانتماء الحقيقي الصادق للاردن وترجمة هذا الانتماء الى العمل وأداء للواجبات هو مقياس المواطنة الصالحة ، فجلالتة يلخص هنا طريق العمل والانجاز وسبيل الارتقاء بالمجتمع ولا زلنا حتى اليوم ننادي بقيم المواطنة الصالحة كأساس للعمل والتوجه ، وجلالتة يبغى من كل ذلك الاصلاح والتغيير الايجابي وتجميع جهد الجميع لتلتي مع مصالح الوطن العليا.

وفي خطاب العرش السامي في افتتاح المجالس البرلمانية الاردنية على مدى اربعة عشر عاما نجد ان محاور الخطاب تركز على مفهوم المواطنة والانتماء الحقيقي وتوجيه الخطط بشكل سليم لتحقيق النمو المتزايد ، والوفاء لرسالة الثورة العربية الكبرى ، والتأكيد على الدور المحوري الاردني الاقليمي والعالمي ، وتشخيص الحالة الاجتماعية وتوجيه الجهد لمعالجة الاختلالات ، وتأكيد ان خطة الاقتصاد الوطني السليم لا تكون الا بالانفتاح على العالم والتعاون والشراكة بلا حدود وقيود لنضمن نهضة اقتصادية زاخرة.

ومن ملامح خطب العرش الهاشمي لجلالة الملك عبدالله الثاني على مدى اربعة عشر عاما تناول اساسيات في بنية المجتمع الاردني بالدعوة الى التكافل والتعاون واطلاق الشعارات الجامعة مثل الأردن اولا وكلنا الأردن والتوجيه بشأن مسيرة الحياة الديمقراطية والدعوة لمأسسة الاحزاب ، وتحقيق كل ما يمكن ان يكون داعما للعدالة والنزاهة والشفافية والديمقراطية والرقابة والمساءلة .

واذ نقدم هذا التوثيق لخطب العرش السامي لجلالة الملك عبدالله الثاني ضمن سلسلة خطب العرش الهاشمي لنفرد لها سفرا لاهميتها كمرجع منه نقرأ في خارطة الطريق الاردنية السياسية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية وغيرها.



المقدمة

ونتوجه بالشكر والتقدير الى دولة رئيس الديوان الملكي الهاشمي الدكتور فايز الطراونة على رعايته لهذا الجهد وايضا لمعالي امين عام الديوان الملكي الهاشمي يوسف العيسوي والى مدير ادارة الشؤون الادارية مالك الدباس على دعمهم في سبيل اخراج هذا الجهد ليكون مصدرا ومرجعا لمسيرة هذا البلد الخير والمعطاء في ظل قيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

التوثيق الهاشمي

إدارة الشؤون الإدارية

DESIGN
CENTER



فهرس خطب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

الجزء الثالث

١٤٢٠-١٤٣٦ هجرية

١٩٩٩-٢٠١٤ ميلادية

١. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الثالث عشر .
الأثنين ٢٤ رجب ١٤٢٠ هجرية ، الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٩٩ ميلادية ١١
٢. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الثالث عشر .
السبت ٢٧ شعبان ١٤٢١ هجرية ، الموافق ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠ ميلادية ١٩
٣. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر .
الأثنين ٧ شوال ١٤٢٤ هجرية ، الموافق ١ كانون الأول ٢٠٠٣ ميلادية ٢٥
٤. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر .
الأربعاء ١٨ شوال ١٤٢٥ هجرية ، الموافق ١ كانون الأول ٢٠٠٤ ميلادية ٣١
٥. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر .
الخميس ٢٩ شوال ١٤٢٦ هجرية ، الموافق ١ كانون الأول ٢٠٠٥ ميلادية ٣٧
٦. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر .
الثلاثاء ٧ ذو القعدة ١٤٢٧ هجرية ، الموافق ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ميلادية ٤٣



٧. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الخامس عشر .
الأحد ٢٢ ذو القعدة ١٤٢٨ هجرية ، الموافق ٢ كانون الأول ٢٠٠٧ ميلادية ٤٩
٨. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الخامس عشر .
الأحد ٦ شوال ١٤٢٩ هجرية ، الموافق ٥ تشرين الأول ٢٠٠٨ ميلادية ٥٧
٩. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس عشر .
الأحد ٢٢ ذو الحجة ١٤٣١ هجرية ، الموافق ٤ تشرين الثاني ٢٠١٠ ميلادية ٦٥
١٠. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني السادس عشر .
الأربعاء ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٢ هجرية ، الموافق ٢٦ تشرين الأول ٢٠١١ ميلادية ٧٣
١١. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة الأردني السابع عشر .
الأحد ٢٩ ربيع الأول ١٤٣٤ هجرية ، الموافق ١٠ شباط ٢٠١٣ ميلادية ٨١
١٢. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السابع عشر .
الأحد ٢٩ ذو الحجة ١٤٣٤ هجرية ، الموافق ٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ ميلادية ٨٧
١٣. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني السابع عشر .
الأحد ٩ محرم ١٤٣٦ هجرية ، الموافق ٢ تشرين الثاني ٢٠١٤ ميلادية ٩٥



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة
لمجلس الأمة الأردني الثالث عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الاثنين ٢٤ رجب ١٤٢٠ هجرية
الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٩٩ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله نفتح الدورة الثالثة لمجلس الأمة الثالث عشر، وهي الدورة العادية الأولى في عهدنا، الذي سنعمل فيه بعزم وإرادة قوية، من أجل رفعة الأردن وازدهاره، والدفاع عن قضايا أمته ومستقبل أجيالها، وذلك وفاء للرسالة العظيمة، التي تحدرت إلينا من الآباء والأجداد، بعد أن قدموا في سبيلها التضحيات الجسام، ووفاء للأهداف النبيلة التي سعى الحسين العظيم رحمه الله إلى ترسيخها، فكان هذا البناء الشامخ الذي ورثناه، والاحترام الكبير الذي نلمسه حيثما نذهب، وقد استقر في الضمير والوجدان منذ اللحظة الأولى، التي أكرمني الله فيها، بشرف أمانة المسؤولية الأولى في الأردن العزيز، أني نذرت نفسي لخدمة الشعب الأردني الوفي العربي الوجه والضمير والرسالة والذي أعتز بالإنتماء إليه، وأفخر الدنيا بأصالته، وقدرته على مواجهة التحديات والصعاب، والحرص على النهوض بالواجب، دفاعاً عن قضايا أمته، وإسهاماً في صياغة مستقبلها، الذي يليق بتاريخها، ورسالتها الإنسانية والحضارية العظيمة.

إن اعتزازي بمجلسكم الكريم هذا، إعتزاز بلا حدود، فهو رمز لإرادة الشعب الأردني الحرة، وهو معقل مسيرتنا الديمقراطية، وحماها المصون، وهو منارة الحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإيماننا منا برسالة هذا المجلس المقدسة، وما ينهض به من مسؤولية وطنية جليلة، فستعمل حكومتي على التعاون والتشاور مع مجلسكم الكريم، في جميع شؤون الوطن وقضاياها، تجسيدا لما نص عليه الدستور، وضمن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وإقامة التوازن فيما بينها، وتحديد المسؤوليات والواجبات، المنوطة بكل واحدة منها.

وانطلاقاً من هذه القاعدة الدستورية الواضحة، ستعمل حكومتي أيضاً، على دعم استقلال السلطة القضائية، من خلال وضع التشريعات التي تعزز ذلك الإستقلال وتصونه، وتوفير الحوافز والإمكانات التي تعين القضاء على أداء مهمته الجليلة، وتحقيق العدل بين الناس، وسيادة القانون على الجميع، فالأردنيون أمام القانون سواء والعدل أساس الحكم، وهو الضمانة للحفاظ على قيم التسامح والترابط والتكامل والوحدة الوطنية.

وعلى هذا الأساس فتحن في الأردن نؤمن أننا أسرة واحدة يتساوى أفرادها في جميع الحقوق والواجبات بغض النظر عن الأصول والمناصب، ونحن نؤمن أيضاً أن الإنتماء الحقيقي الصادق للأردن وترجمة هذا الإنتماء إلى عمل وأداء للواجبات، هو مقياس المواطنة الصالحة.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد كانت للحروب والصراعات التي مرت بها هذه المنطقة، آثارها السلبية ليس على أوضاعنا الاقتصادية وحسب، وإنما على أوضاع المنطقة بعامتها، فقد توقف الدعم العربي الذي كنا نتلقاه، وأغلقت في وجه صادراتنا بعض الأسواق، وتناقص عدد أبنائنا العاملين في الخارج، بالإضافة إلى أمور عديدة أخرى، أدت إلى زيادة حجم البطالة، وارتفاع نسبة الفقر، وفي ظل مديونية تثقل كاهل اقتصادنا الوطني.

لقد مر الأردن بمثل هذه الظروف عبر مسيرته الخيرة، وربما بأصعب منها، ولكنه بفضل قيادته الحكيمة، وبجهود أبنائه المخلصين وعزائمهم الماضية، كان دائماً يجتاز كل الشدائد والمحن، ويحقق الإنجازات العظيمة بأقل الموارد والإمكانات.

وبناء على ذلك، فقد كان موضوع التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادنا الوطني، وتفعيل دور القطاع الخاص، وإيجاد المناخ الاستثماري الجاذب، وتوفير البنى التحتية، ومعالجة موضوع المديونية، على رأس أولوياتنا وأهدافنا الوطنية.

إن الدرب طويل ولكننا بالعمل الجاد الصبور الهادف قادرين على اختصاره، وقد بدأ اقتصادنا والحمد لله يتعافى تدريجياً، ونحن في هذا الإطار نقدر للأشقاء والأصدقاء تعاونهم معنا، ودعمهم لنا في جهودنا لمعالجة أوضاعنا الاقتصادية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن مصادرنا من المياه شحيحة، وقد أدى انحباس الأمطار في الموسم الماضي، إلى زيادة حجم المشكلة، وبالرغم من ذلك فقد تعاملت حكومتي مع هذا الوضع بكفاءة يقدرها لها الجميع، وقد مر الصيف والحمد لله، دون أن يحس المواطن بوجود مشكلة حادة، ولا بد لنا من معالجة هذا الوضع بشكل جذري، من خلال البحث عن مصادر مائية جديدة، وإنجاز مشروع جلب مياه الديسة، ومعالجة المياه المالحة ذات المصادر الجوفية القريبة، وترشيد الاستهلاك. ولا بد هنا من كلمة شكر للأشقاء في ليبيا والإمارات العربية المتحدة، الذين أبدوا كل الإستعداد لمساعدتنا في هذا المجال.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الإدارة الأردنية معروفة بكفاءتها، إلا أنها قد بدأت في السنوات الأخيرة تعاني من بعض المظاهر السلبية، كالترهل والتسيب والشللية، واستغلال المنصب العام لأغراض شخصية، والتطاول على المال العام في بعض الأحيان، ولذلك ستواصل حكومتي ما بدأت من إجراءات، لوضع حد لكل هذه الظواهر السلبية البغيضة، ولن تتوانى عن محاسبة كل من يثبت تجاوزه على الوظيفة العامة، أو استغلالها، أو محاولة الإثراء غير المشروع، أو التورط بأي قضية فساد، مهما كان نوعها أو حجمها، وسيكون قضاؤنا العادل النزيه، الحكم الفيصل في كل قضية من هذه القضايا.

وستواصل حكومتي خطواتها لإعادة هيكلة الإدارة وتحديثها والقضاء على البيروقراطية، وتحديث الإجراءات وتبسيطها، والعمل بأسلوب مؤسسي، تسوده روح الفريق الواحد، وفتح المجال أمام الكفاءات، والقيادات الإدارية المنتمية، القادرة على الإبداع والعطاء المتميز.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن توفير الحياة الكريمة وتقديم الخدمات العامة للمواطن الأردني، في البادية والريف والمخيم والمدينة، مسؤولية وطنية وواجب مقدس، تسعى الحكومة للنهوض به، وستواصل برامجها لتوسيع الخدمات المقدمة للمواطنين، في سائر المجالات التربوية والاجتماعية والصحية، وتطوير مستواها، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن قطاع المرأة والطفولة بحاجة إلى المزيد من الرعاية والاهتمام، من خلال وضع البرامج والتشريعات التي تصون حقوق هذين القطاعين، وترتقي بمستوى الرعاية المقدمة إليهما. وستولي حكومتي عناية خاصة لتوسيع مظلة التأمين الصحي، وصولاً إلى التأمين الصحي الشامل، والإرتقاء بمستوى ونوعية التعليم، ومعالجة قضايا الإسكان والنقل والرعاية الاجتماعية، والحفاظ على قطاع البيئة بكل أبعاده.

إن الأردن غني بحمد الله، بإمكاناته السياحية، من حيث الموقع والمناخ والمواقع الأثرية والدينية، وعلى ذلك، ستعمل حكومتي على استغلال هذه الإمكانيات السياحية وتطويرها، على أفضل صورة، وسنعمل على توسيع دور القطاع الخاص، في مجالات الاستثمار، وتطوير التشريعات والقوانين، واستقطاب رؤوس الأموال والإستثمارات السياحية، للإرتقاء بمستوى هذا القطاع، الذي يمكن أن يشكل رافدا رئيسيا لخزينة الدولة، ويسهم في إيجاد فرص عمل جديدة لأبناء الوطن.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد كانت مسيرتنا الديمقراطية وستظل، خيارنا الوطني الذي لا رجعة عنه، ومجلسكم الكريم هذا عنوانها الرئيسي. وقد شهد الوطن قبل عدة أشهر إحدى أروع صور الممارسات الديمقراطية، حين قامت حكومتي بإجراء الانتخابات للمجالس البلدية، بمنتهى النزاهة والحياد والدقة والتنظيم، وستعمل حكومتي على ترسيخ قواعد هذه المسيرة الديمقراطية وفتح الآفاق أمامها، من خلال العمل على تعميق الوعي الديمقراطي بين الناس، وإرساء قواعد الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني، واحترام الرأي الآخر، وصون الحريات العامة، والتعددية السياسية، في إطار من الإلتزام بروح الدستور، واحترام القوانين، والانتماء لثرى هذا الوطن العزيز، منطلقين في ذلك من قناعتنا، بأننا جميعا مؤسسات وأفرادا، شركاء في تحمل مسؤولياتنا الوطنية، وشركاء في صياغة حاضر هذا الوطن ومستقبله.

وعلى ذلك، فليس من حق أحد أو جهة أيا كانت، أن تدعي احتكار الحقيقة، أو احتكار الحرص على المصلحة الوطنية العليا، أو استغلال مناخ الحرية والديمقراطية والتسامح، للتطاول على قوانين هذا البلد وأعرافه وقيمه النبيلة، أو الإساءة إلى صورته وسمعته المشرفة، أو التطاول على رموزه ومؤسساته، أو الانتقاص من تضحياته وإنجازاته، وإذا كنا لا نسمح لأنفسنا بالتدخل في شؤون الآخرين، فإننا لن نسمح لأحد أيا كان أن يتدخل في شؤوننا الداخلية.

أما قواتنا المسلحة الباسلة، وأجهزتنا الأمنية، فهي درع الوطن ورمز كبريائه، وإرادته الحرة، وهي العين الساهرة على أمن المواطنين والحفاظ على حياتهم وكرامتهم، وهي من قبل ومن بعد، موضع اعتزازنا وتقديرنا، وستعمل حكومتي على إيلاء قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية كل العناية والاهتمام، من خلال العمل على تحديثها وتطويرها، وتزويدها بكل ما يمكنها من النهوض بمسؤولياتها الوطنية وواجبها المقدس.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد كان الأردن وسيظل بعون الله، وارث رسالة الثورة العربية الكبرى، وأهدافها وغاياتها النبيلة، في الحرية والوحدة والحياة الأفضل، وسيظل كما كان على الدوام، عربي الانتماء والموقف والرسالة. وانطلاقا من هذه الرؤية الواضحة، سيظل العمق العربي للأردن، هو الأساس في كل علاقاته، ولن تتقدم أي علاقة على علاقة الأردن بأشقائه العرب.



وعلى هذا الأساس سيواصل الأردن جهوده المخلصة، في تنقية الأجواء العربية، وتجاوز ما بين الأشقاء من خلافات آنية عابرة، وسيستمر في دعم مؤسسات العمل العربي المشترك، من أجل توحيد جهود الأمة وموقفها، تجاه قضاياها المصيرية، وحشد طاقاتها في إطار من التعاون والتكامل، من أجل مستقبل أفضل لأجيالها القادمة. وستكون علاقتنا مع كل قطر عربي شقيق، قائمة على المودة والأخوة والاحترام والثقة والتعاون، وعدم التدخل في شؤون الآخرين.

وستواصل حكومتي جهودها من أجل دفع المسيرة السلمية، وتمكينها من تحقيق التقدم المنشود على جميع المسارات، وستستمر في دعم الأشقاء الفلسطينيين ومساندتهم، حتى يتمكنوا من استعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، ذلك أننا نؤمن أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في المنطقة، ولن يتحقق السلام المنشود، دون تسوية هذه القضية تسوية عادلة.

أما الأشقاء في سوريا ولبنان، فلن نتوانى عن تقديم الدعم لهم وإسنادهم من أجل استعادة حقوقهم وأراضيهم المحتلة، حتى يتحقق السلام الشامل والدائم والعاقل، الذي تريده شعوب المنطقة. وأما الأشقاء في العراق، والسودان فإننا نشعر بمعاناتهم تحت وطأة الحصار المفروض عليهم، وندعو المجتمع الدولي، إلى القيام بواجبه الإنساني والأخلاقي، لرفع الحصار عن هذين الشعبين، ووضع حد لهذه المعاناة، التي فاقت كل الحدود. وفي هذا المجال فإننا نؤكد على موقفنا الثابت بضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إنني على يقين، لما أعرفه فيكم من تقدير صادق للمسؤولية الكبيرة التي تحملون، أنكم قادرون على تجنيد كل الطاقات للعمل والبناء والإنتاج، وقيام تعاون مثمر بناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فالوطن بحاجة إلى جهد جميع أبنائه وجميع مؤسساته الوطنية، فلنعمل جميعاً معاً من أجل بناء الأردن النموذج وخدمة أمتنا العربية.

أحييكم، وأحيي كل أخ وأخت في هذا الوطن العزيز، والله معنا.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



DESIGN
CENTER





خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لِصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة
لمجلس الأمة الثالث عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الاثنين ٢٩ شعبان ١٤٢١ هجرية
الموافق ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠ ميلادية



DESIGN
CENTER





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله، وعلى بركة الله، نفتتح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، ونسأله سبحانه وتعالى، العون والتوفيق في حمل أمانة المسؤولية، والنهوض بالواجب، وخدمة شعبنا الخير، وتحقيق ما يصبو إليه، من تقدم ورفعة وازدهار.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

يأتي انعقاد هذه الدورة لمجلسكم الكريم، ليؤكد على سلامة مسيرتنا الديمقراطية، وعلى حرصنا جميعاً، على ترسيخ جذور هذه المسيرة، وفتح الآفاق أمامها، وصولاً بها إلى المستوى الذي يليق بشعبنا، وطموحاته النبيلة، في التنمية والحياة الكريمة، والمستقبل المشرق بإذن الله، وهي مناسبة نؤكد فيها من جديد، على أن غايتنا الأولى، وشغلنا الشاغل هو تحقيق التنمية الشاملة، من خلال النهوض باقتصادنا، وتحديث مؤسسات الدولة وأجهزتها، بحيث تنعكس الآثار الإيجابية لكل ذلك، على مستوى حياة المواطن، وأوضاعه المعيشية وانطلاقاً من هذه الرؤية، فلا بد لنا من العمل المخلص الجاد، من أجل إعادة تأهيل وإعداد الإنسان الأردني، وفتح المجال أمام مواهبه الخلاقة، ولا بد من إعادة النظر في العديد من التشريعات والأنظمة، التي تعيق المسيرة، ووضع التشريعات والقوانين، التي تمكننا من تحديث أجهزة الدولة ومؤسساتها، والارتقاء بقدرتها على العمل والإنجاز.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد قام مجلسكم الكريم، خلال العام الماضي، بإنجاز العديد من التشريعات والقوانين، وإنني إذ أشكركم على هذه الإنجازات، وأؤكد على عميق اعتزازي بمجلسكم الكريم هذا، وبما ينهض به من مسؤوليات جلية، لأتطلع في الوقت نفسه، إلى المزيد من الإنجازات، التي أنتم أهل لها، وإلى المزيد من التعاون والتنسيق، بين السلطات الثلاث، فكلنا شركاء في تحمل المسؤولية، ولا بد لنا من العمل يداً بيد، وبروح الفريق الواحد، الذي يضع مصلحة الوطن، فوق كل المصالح والإعتبارات.

أما المواطن فهو غاية هذه الرؤية ووسيلة تحقيقها، من خلال دوره في اختيار أعضاء مجلس النواب، ولذلك فإن الإنتماء الحقيقي، يقتضي أن يبادر كل مواطن، عندما تجرى الانتخابات البرلمانية



القادمة، إلى ممارسة حقه في اختيار من يعتقد أنه يمثله، ومن يعتقد أنه مؤهل وقادر، على حمل هذه الرؤية الوطنية، والعمل على تحويلها إلى واقع ملموس. إن العالم من حولنا، ينظر بعين التقدير والإعجاب، لما تحقق وأنجز في هذا الوطن، عبر العقود الماضية. وهذا ينبغي أن يكون حافزا قويا لنا، لمواصلة المسيرة، ومواجهة التحديات، والإقدام على التحديث والتطوير، والتغيير نحو الأفضل، بثقة وتفاؤل، وعزم وتصميم. وقد آن الأوان، لتجاوز حالات التشاؤم والسوداوية، والخوف من التغيير، أو الانقراض مما تحقق، أو سيتحقق في المستقبل، بإذن الله.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن قضاءنا الأردني النزيه، موضع اعتزازنا وثقتنا الكاملة، وستعمل حكومتي على دعم استقلاله ورعايته، وتوفير كل الإمكانيات التي تعينه على حمل رسالته النبيلة، من خلال أعمال اللجنة الملكية لتطوير القضاء التي أمرنا بتشكيلها لهذه الغاية فالعدل أساس الحكم، وهو الضمانة لسيادة القانون، والمساواة والعدل بين الناس، والحفاظ على قيم التسامح والترابط والتكافل، بين أبناء المجتمع. أما قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، فهي درع الوطن ورمز كرامته، وعينه الساهرة وذراعه القوية، وهي موضع الثقة والفخر والاعتزاز، وستعمل حكومتي على توفير كل ما تحتاج إليه، لتطوير قدراتها وإمكانياتها، بما يتلاءم والتقدم السريع، في عالم الإعداد والتجهيز، مؤكداً أمام مجلسكم الكريم، أن حقوق الإنسان وحرياته، وصون كرامته، وتوفير الأمن، وضمان الاستقرار، منظومة واحدة متكاملة، لبناء الأردن القوي، دولة المؤسسات وسيادة القانون، وواحة الحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد أصبحت خدمات البنية التحتية الأساسية، تمتد على كامل أرض الوطن، وستعمل حكومتي على توسيع تلك الخدمات، وضمان عدالة توزيعها، وإيلاء المناطق النائية، والأقل رعاية، اهتماما خاصا، ودعم قطاع الزراعة بشتى الوسائل، تعزيزا لانتفاء المواطن وارتباطه بالأرض، التي يفتيدها بدمه وعرقه. أما موضوع المياه، وهو في قمة أولوياتنا الوطنية، فقد اتخذت حكومتي العديد من الإجراءات، لاستغلال مصادرها المائية، بشكل عملي واقتصادي، وتوفير مصادر مائية جديدة، في جميع المحافظات، وستواصل برامجها لنقل مياه حوض الديسي، واستعمال الطاقة لتحلية مياه البحر، وستولي حكومتي عناية خاصة لقطاعات الصحة، والنقل، والطرق، والبيئة والإنشاءات، وتنظيم قطاع الاتصالات، وتطوير الموارد البشرية في هذا القطاع. كما ستعمل حكومتي على الاستغلال الأمثل، للمواقع السياحية، وزيادة الاستثمار السياحي، وصيانة الآثار والحفاظ عليها.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إننا ندرك أن الإعلام والصحافة، هما صورة الوطن أمام المواطنين والعالم، وستعمل حكومتي على الإرتقاء بهذا القطاع الهام، في إطار من الحرية، واحترام الرأي الآخر، والتعددية الفكرية، وفي مناخ من الوعي والإلتزام، بالمصلحة الوطنية العليا، كما ستظل الحركة الثقافية، موضع الرعاية والإهتمام، من خلال دعم الكتاب والمثقفين، وتقدير الإبداع والمبدعين، وإيجاد العديد من المراكز والمؤسسات، التي تساعد على النهوض بالحركة الثقافية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إننا على أبواب القرن الحادي والعشرين، وهذا يرتب علينا الكثير من المسؤوليات، تجاه مجتمعنا، وعلاقتنا بالعالم من حولنا، وتعزيز قدراتنا على المواكبة والتفاعل، والإستفادة من منجزات هذا العصر، العلمية والتكنولوجية. وفي هذا المجال ستستمر حكومتي في تطوير العملية التربوية، ورفعها بالكفاءات المتميزة، ضمن برامجنا للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، وتعميم تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول، وتزويد المدارس بأجهزة الحاسوب، للارتقاء بنوعية التعليم ومستوى الخريج. وستقوم الحكومة بتنفيذ مشروع حماية الطفل والمرأة، وتطوير برامج تنظيم الأسرة، وإنشاء مدينة الحسين للرعاية الإجتماعية ببادر الخير»، وتفعيل برامج المشاريع الجماعية والإنتاجية. كما ستعمل الحكومة، على بلورة سياسة واضحة للنهوض بقطاع الشباب، على أسس علمية وتربوية، تعزز انتماءهم، وترسخ في نفوسهم مفاهيم العمل، المهني والإبداعي والتطوعي.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

وتأكيدا على دور القطاع الخاص، في عملية التنمية الإقتصادية، ستستمر حكومتي في إجراءات الخصخصة، وفق القانون، الذي أقره مجلسكم الكريم، وتحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة، تستقطب الإستثمارات، من داخل المملكة وخارجها، وتوفر فرص عمل حقيقية لأبناء الوطن. وستواصل حكومتي دعم الإقتصاد الوطني، من حيث تطوير الإنتاج، وتوفير البيئة الاستثمارية، لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية، وتوحيد التشريعات والنظم في هذا المجال وستعمل حكومتي على تحديث الجهاز الإداري للدولة، ومحاربة كل أشكال الفساد، والمحسوبية والشللية، واستغلال المنصب العام لأغراض شخصية، وقد شكلنا لهذه الغاية لجنة مكافحة الفساد وستعمل حكومتي على تطوير آلية عمل القطاع العام، وتحديث التشريعات، وتحكيم مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف، واختيار القيادات الإدارية.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد كان الأردن، وسيظل بعون الله، وفيما لمبادئ الثورة العربية الكبرى، ورسالتها في الحرية والوحدة، وستظل وحدتنا الوطنية مصدر الفخر والإعتزاز وموضع حرصنا جميعا على صونها وحمايتها فنحن نؤمن أن هذه الوحدة أمر مقدس وخط أحمر لن نسمح لأحد بتجاوزه أو التناول عليه بأي شكل من الأشكال وسنظل في طليعة أبناء أمتنا في الدفاع عن حقوقها، والعمل من أجل مستقبلها، ونحن في الأردن، ملتزمون ضمن الإجماع العربي بعملية السلام، التي استندت إلى الشرعية الدولية، لتحقيق السلام الدائم والعدل والشامل، السلام الذي يعيد الأرض المحتلة إلى أصحابها الشرعيين. وستواصل حكومتي جهودها من أجل دفع المسيرة السلمية، وتمكينها من تحقيق التقدم المنشود على جميع المسارات، وستستمر في دعم الأشقاء الفلسطينيين وإسنادهم، حتى يتمكنوا من استعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة، على ترابهم الوطني، وعاصمتها القدس. إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أعمال القتل والحصار هي أعمال تدينها كل الشرائع والقوانين الدولية والإنسانية. وإننا إذ نتوجه بتحية الإجلال والإكبار لنضال الشعب الفلسطيني ونترحم على شهدائه الأبطال فإننا في الوقت نفسه نطالب المجتمع الدولي بالقيام بواجبه لوضع حد لما يتعرض له هذا الشعب من ظلم ومعاناة، وتمكينه من حريته واستقلاله على ترابه الوطني.

أما الأشقاء في سوريا ولبنان، فلن نتوانى عن تقديم الدعم والمساندة لهم، من أجل استعادة حقوقهم وأراضيهم المحتلة، وصولا إلى السلام الذي تريده شعوب المنطقة. أما العراق الشقيق، فستبذل حكومتي مع الأشقاء العرب، والمجتمع الدولي، جهدها لوضع حد لمعاناة هذا البلد العربي، ورفع الحصار عنه، مؤكداً حرصنا الثابت، على وحدة العراق وسلامة أراضيه. وستواصل حكومتي الجهود المخلصة من أجل توحيد جهود الأمة ومواقفها، تجاه قضاياها المصيرية، وستستمر في دعم مؤسسات العمل العربي المشترك، وإقامة علاقات عربية متوازنة، أساسها المودة والإحترام، والثقة والتعاون، وعدم التدخل في شؤون الآخرين. واستمراراً لنهجنا في العمل من أجل وحدة الأمة سيستضيف الأردن مؤتمر القمة العربية في شهر آذار القادم وهي القمة العربية الثالثة التي يستضيفها هذا الحمى العربي الأصيل.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن مسيرة الوطن تحتاج إلى جهد مخلص، وعمل دؤوب، وعزيمة ماضية، وتعاون مثمر، بين أبناء أسرتنا الأردنية الواحدة، لنبني جميعا مستقبل الأجيال، في وطن آمن مستقر ومزدهر بإذن الله. وأسأل المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا، ويسدد على طريق الخير خطانا، خدمة لوطننا وأمتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الاثنين ٧ شوال ١٤٢٤ هجرية
الموافق ١ كانون الأول ٢٠٠٣ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي العربي الهاشمي الأمين

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله، وعلى بركة الله عز وجل، وتعزيزا لبناء أردن ديمقراطي وعصري، وتأكيدا لاستمرار مسيرتنا الديمقراطية، وتجسيذا لالتزامنا بها، وفي سبيل تحقيق رؤيتنا الواضحة، لأردننا العزيز، والذي لا بد أن يكون، بعزمكم وبعزم شعبنا، نموذجا للدولة العربية الإسلامية الديمقراطية، القائمة على العدل والمساواة، في ظل سيادة القانون، وغنى التعددية السياسية، واحترام حقوق المواطنين، وعلى ضوء كل ما سبق، وبعونه تعالى نفتتح الدورة العادية، لمجلس الأمة الرابع عشر.

هذا الحدث الدستوري الذي نشهده اليوم، هو مصدر لاعتزازنا، لأنه المجلس المنتخب الأول في عهدنا، والذي تناط به مسؤولية أساسية، في تحقيق رؤيتنا لتعزيز منعة الأردن، وتحقيق ازدهاره ورخائه، خلال السنوات العشر المقبلة، وقد عقدنا العزم على التغيير والتطوير، وأخذ زمام المبادرة دون تردد، مهما كانت الصعوبات حتى تظل جذور الأردن، راسخة وثابتة، في محيطه وفي العالم، فالأردن في رسالته الهاشمية، هو الأردن الرائد، الأردن المثل والقُدوة.

إن انعقاد مجلسكم الكريم اليوم، هو اكتمال للبناء المؤسسي، المنسجم مع الدستور، والذي يؤكد دوركم التشريعي والحيوي، كما يمثل من خلالكم تطلعات أبناء الأردن وبناته، ويجسد طموحاتهم وآفاق الغد الزاهر، وهو يهيئ الفرصة الدستورية، لخطاب العرش، الذي أردناه هذا العام، خطابا يرسم رؤيتنا لمستقبل هذا الوطن الغالي، والذي تعزز بإرادة شاملة، كرسنا «الأردن أولا» وطننا جامعا لأبنائه وبناته كافة، والذين يسعون دون كلل أو ملل، لصون وحدته، ولكي يكون السند القوي، والقاعدة الراسخة لكل قضايا العرب، ولكل أشقائه، الذين يحققون القوة بقوته، والعزة بعزته.

وعلى خطى وعدنا وإيماننا بمبدأ «الأردن أولا»، يمثل مجلسكم الكريم، مستقبل أبنائنا وبناتنا، وأطفالنا في البادية والريف، وفي القرية والمخيم والمدينة، لذلك نريده مجلسا تشريعا، متميزا في أدائه، ومرجعا تستعين به حكومتنا، أثناء وضع خططها الشاملة، وبرامجها الوطنية، لتحقيق التغيير الإيجابي، وتلبية طموحات شبابنا وآمالهم، من «الأردن أولا»، إلى الأردن حاضرا ومستقبلا.

إن رؤيتنا، لأردن المستقبل، تقوم على أساس راسخ، قوامه أن الأردن بلد ديمقراطي عصري، وجزء أصيل من أمته العربية والإسلامية، يعتز بانتسابه إليها وبهاشميته العريقة، وهو ملتزم بقناعة تامة، بإبراز هذه الصورة المشرقة والحقيقية للإسلام، عقيدة وممارسة، وذلك في سبيل تعميم «الأردن»، كنموذج حضاري في التسامح، وحرية الفكر والإبداع والتميز.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن هدفنا هو التنمية الشاملة، التي نراها أساسا ضروريا، للازدهار والرخاء، لذلك نسعى لتحقيقها عبر التكامل والتلازم، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولإنجاز هذه التنمية، لا بد أن نتخذ منهجية، تتميز بالحدثة والمبادرة، ولا تقع فريسة للروتين والتسوية، وهذه الرؤية تستند إلى قواعد وآليات جديدة، ومن أبرزها:

أولا: تكريس مجتمع التكافل والتعاون، على قاعدة ثابتة، من العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، واحترام حقوق الإنسان، عبر اعتماد مبدأ النزاهة والشفافية، وذلك في سائر ميادين العمل والإنتاج، والاحتكام إلى سيادة القانون على الجميع، دون محاباة ولا تمييز.

ثانيا: تفعيل طاقات المجتمع، وإشراك الجميع في عملية التنمية، وبخاصة الشباب والمرأة، التي يجب أن تتوفر لها كل الإمكانيات اللازمة، والحقوق المستحقة، من أجل مشاركتها الكاملة، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالتغيير المنشود لا يتحقق إلا عبر تحفيز الشباب الأردني، والإصغاء إلى آرائهم، لأنهم عماد الغد، ومادة التغيير، وعلى هذا الأساس، يجب تعزيز دورهم، وتوفير فرص العمل لهم، وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم.

ثالثا: تعميم الثقافة الديمقراطية، التي تركز على مبدأ الحوار، واحترام الرأي الآخر، وتقبل الاختلاف مصدر غنى، لا مبرر للخلاف، والالتزام بما تقرره الأكثرية، بعيدا عن التطرف والمغالاة، والقول باحتكار الحقيقة، لجهة دون غيرها، ذلك أن قبول الآخر، والاعتراف بحقه في التعبير، واختلاف الرأي، هو الطريق الصحيح، لإبراز التوافق الشامل، لتطلعات الأردنيين والأردنيات، ولتحقيق آمالهم وطموحاتهم، ومن على هذا المنبر الديمقراطي فإنني أدعو إلى حوار وطني شامل، يفضي إلى مؤتمر وطني، يبحث في مختلف القضايا، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويدرس الحلول الناجحة لها.

رابعا: إن إنجاز التنمية الشاملة، يستلزم أيضا تطوير الجهاز القضائي، المحصن بالاستقلالية، والنزاهة والحياد، كما ينبغي لنا النهوض بقطاع الإعلام، ليكون إعلام الدولة العصرية، القادر على تبني قضايانا الوطنية، في بيئة تسودها التعددية والحرية المسؤولة، كما يتوجب علينا دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان، ليقوم بواجبه في حماية حقوق المواطنين ورعايتها.

خامسا: إن الأردن النموذج، المثال والقدوة، والذي هو قوام رؤيتنا، يحتاج إلى عقلية جريئة، تعتمد التغيير الجذري، لأساليب التفكير، وآليات اتخاذ القرار، لكي نتجاوز الحلول التقليدية والجزئية والآنية، ونرقى بها إلى خطط وبرامج استراتيجية طويلة المدى، تركز على رؤيتنا لمستقبل هذا الوطن.



وعلى ما تقدم، فإن حكومتي ستنهج طريقا إصلاحيا، اقتصاديا واجتماعيا، واضح المعالم، شمولي التخطيط، يعتمد أساسا على مواردنا الذاتية، واستخدامها على أفضل وجه.

وبذلك فالحكومة مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، للعمل الدؤوب، لزيادة نسبة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للشباب، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة. ولتحقيق هذه الأهداف، يتوجب علينا الإسراع في تطوير برامجنا التعليمية، وربطها بسوق العمل، وبرامج التدريب المهني، وتبني استراتيجية طموحة، لتنمية المحافظات، بمشاركة فاعلة من المجتمعات المحلية، كما يتوجب عليها أيضا توفير البيئة الاستثمارية، القادرة على جذب رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا وتوطينها، وذلك بهدف الإسراع، في تطوير الاقتصاد الوطني، من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث، قائم على العلم والمعرفة والإنتاجية، كما يتوجب علينا، توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للأطفال، لكي ينشأوا في بيئة اجتماعية صالحة، تؤهلهم للاندماج السليم في مجتمعهم، وتمكنهم من بناء مستقبلهم.

لقد آمنا دوما، أن التنمية لا تتحقق دون مساهمة الجميع، ولذا فإننا من على هذا المنبر، ندعو القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع الأهلي والمدني، رغم أدائهم الناجح، إلى المزيد من المبادرة والجرأة، لقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن واجب القطاعات الشعبية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، ومنابر الحوار والفكر، أن تستجيب إلى دعوتنا هذه بإخلاص، لتعمل على إحداث تحول إيجابي وجذري، في مسيرتنا الديمقراطية، عبر إطلاق حركة حزبية وطنية حقيقية، هاجسها «الأردن أولا»، وتستمد شرعية وجودها، من التزامها بقضايا الوطن، وحاجات الإنسان الأردني وتطلعاته، فنحن نؤمن أن وجود الأحزاب السياسية، ومن ضمنها أحزاب المعارضة الوطنية، أمر حيوي وضروري للدولة العصرية، ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تكون فيه أحزاب المعارضة الوطنية المنتمية، شريكا في صنع قرارنا الوطني، لذا يقتضي أن تكون لهذه الأحزاب، برامج وطنية متكاملة وشاملة، وأن تنشأ وتنطلق عبر قواعد شعبية، وليس من خلال أشخاص أو فئات جمعيتها المصالح الآنية، لتكتسب أحزابنا، المصدقية والقدرة على إحداث التغيير المنشود.

إن مجلسكم الكريم، وبالتعاون مع السلطة التنفيذية، قادر على الإسهام في النهضة الوطنية، مع التأكيد على دوره في الرقابة والإشراف على تطبيق القوانين، ومحاربة الفساد والمحسوبية والواسطة، تماما كما هو دور النائب المثالي، يقدم المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية، لأبناء دائرته الانتخابية، أو أقاربه ومعارفه.



أما قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، التي نسجل لها بكل الاعتزاز والتقدير، دورها الدائم في حماية الوطن وصون أمنه واستقراره، وإسهامها الكبير في مسيرتنا التنموية، فلا يجوز التجني عليها، أو الانتقاص من دورها وتضحياتها، وسيبقى الاهتمام بها ورعايتها على رأس أولوياتنا الوطنية، وستحظى مني شخصياً، بالمتابعة والإشراف على تحديث قدراتها، ورفع مستوى أدائها، والالتزام بتحسين أوضاع منتسبيها وعائلاتهم، حتى تنهض بمسؤولياتها الوطنية والإنسانية الجسيمة، بمنتهى الكفاءة والتميز والاقتدار.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن التحديات الجسام، التي تواجه أمتنا العربية، تدعونا لمراجعة الكثير من مواقفنا، لتحقيق عزة هذه الأمة العظيمة، وذلك انطلاقاً من دورنا الهاشمي الأصيل، الراسخ الجذور، والذي يحتم علينا الريادة والمبادرة، ففضية فلسطين وشعبها الشقيق، وسعي العراق نحو مستقبل أفضل، هما في وجدان الأردن وضميره، ولن نتوانى يوماً، أو ندخر جهداً، حتى تتحقق العدالة في فلسطين والعراق، وتكون للشعبين الشقيقين، الإرادة الحرة المستقلة، وإننا على ثقة تامة، أن الإنسان الأردني، الذي تحدى كل الصعوبات، ونجح في بناء الدولة الأردنية الحديثة، قادر على تحقيق رؤيتنا للمستقبل المشرق، والغد الزاهر، وذلك ضمن قدراتنا بإذن الله.

والله عز وجل ولي التوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأربعاء ١٨ شوال ١٤٢٤ هجرية
الموافق ١ كانون الأول ٢٠٠٤ ميلادية



DESIGN
CENTER





الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله نفتح الدورة الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر سائلين المولى عز وجل أن يعيننا جميعاً على حمل أمانة المسؤولية ومواصلة المسيرة واستكمال بناء الدولة العصرية الحديثة، وتحقيق التنمية الشاملة من خلال الإصلاح والتحديث والتطوير، وإعداد وتأهيل الإنسان الأردني، وتمكينه من المشاركة الفعالة في تشكيل حاضره ومستقبله، منطلقاً من قناعاته بأن الأردن أولاً وأن الأردن دائماً وأن الإرادة والعزيمة أقوى من كل التحديات وأن من حق الأردن علينا جميعاً أن نجعل منه الوطن النموذج والقذوة والمثل في المنطقة.

وإن انعقاد مجلسكم الكريم اليوم لهو تكريس للنهج الديمقراطي الذي اخترناه لأنفسنا والتزمنا به طريقاً إلى مجتمع الحرية والتعددية والعدالة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون على الجميع.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

إنها مناسبة طيبة نقف فيها وقفه مراجعة وتقييم لمسيرة خمس سنوات مضت وقد حققنا وأنجزنا والحمد لله الكثير مما كنا نتطلع إلى إنجازه، وبالرغم من الأوضاع غير المستقرة في المنطقة من حولنا، فالمؤشرات تدل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والصادرات، والاستثمار، وانتعاش السوق المالي، وتخفيض المديونية، وزيادة الاحتياطي من العملات. وهذا يؤكد على أننا نسير على الطريق الصحيح، ومع هذا فإن المطلوب منا الآن هو تكثيف الجهود والإسراع في تنفيذ ما وضعناه من خطط وبرامج لتحقيق التنمية المنشودة، فهذه الخطط والبرامج نابعة من رؤيتنا لمصلحتنا الوطنية، ومن ضمير وتطلعات شعبنا الذي نذرت حياتي لخدمته. وهي تجسيد لإرادتنا الحرة وليس ردة فعل أو استجابة لظروف خارج هذه الإرادة. وإن التشكيك بجدوى هذه الخطط والبرامج أو بأردنيتها دون طرح بديل واقعي لها هو من باب المزايدة أو التغطية على أجندات غير وطنية.

وقد آليت على نفسي منذ اليوم الأول الذي تسلمت فيه أمانة المسؤولية، أن أكون بين أبناء وبنات شعبنا الخير المعطاء، وأن أذهب إليهم كلما سمحت لي الظروف في كل مواقعهم حتى أستمع إليهم مباشرة، وأتعرّف على أوضاعهم، ومشاكلهم، وهمومهم، وتطلعاتهم، وأن أحمل في ضميري ووجداني هذه الهموم وهذه التطلعات أينما كنت وحيثما توجهت.



وها أنا أضع أمامكم بعض ما سمعته من أولئك الناس الطيبين الصادقين مواطن حزبي قال لي « طول حياتنا ونحن نعاني من الركود الاقتصادي»، ومواطن آخر يقول الفقر والبطالة سيف على رقابنا، ومواطن آخر يقول « سمعنا كثير عن التنمية لكن ما شفنا منها إشي».

ومن خلال هذه اللقاءات المباشرة مع الناس، تكونت لدي قناعة بأن ما أنجزناه خلال هذه السنوات وبالرغم من أهميته لم تصل ثماره بعد إلى كافة شرائح المجتمع، وبأن هناك شكوكا لدى المواطن في قدرة الدولة على تحقيق الوعود وتنفيذ الخطط والبرامج التي نتحدث عنها، وأنا أعرف أن الأوضاع الصعبة وغير المستقرة التي تمر بها المنطقة من حولنا تؤثر بشكل سلبي على أوضاعنا، ولكن يجب أن لا نتخذ من هذه الأوضاع مشجبا نعلق عليه نتائج التقصير أو الأخطاء التي قد تحدث هنا أو هناك بل يجب أن تكون دافعا إلى تكثيف الجهود ومضاعفة العمل والإسراع في الإنجاز حتى نتمكن من تجاوز الآثار السلبية والمستقبلية لهذه الأوضاع ونكون السند والداعم الأقوى لقضايا أمتنا وأشقائنا وخاصة في فلسطين والعراق.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

إننا أمام مرحلة جديدة في مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية، ولا بد لنا في هذه المرحلة من تحديد الأولويات وتركيز جهودنا عليها لاستكمال النقلة النوعية المنشودة.

وقد كان هاجسي الأول على الدوام هو تحسين نوعية الحياة لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد، ولذلك فلا بد من مكافحة الفقر والبطالة وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتصحيحية التي تضع حلولا جذرية ودائمة لهذه المشكلة من خلال إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب، وتوفير مصادر تمويل إضافية وفرص عمل جديدة وتعزيز احترام الإنسان لقيمة العمل بعيدا عن ثقافة العيب وإيلاء عناية خاصة لتنمية المحافظات، والنهوض بقطاع الزراعة الذي يوفر فرص عمل للعديد من الأسر والأفراد. وتحسين مستوى حياة المواطن يتطلب الاهتمام بالرعاية الصحية، وهي حق لكل مواطن ومواطنة. فالإنسان السليم المطمئن على صحته وصحة أبنائه وأسرتة هو الإنسان القادر على العمل والإنتاج. وقد شرعت الحكومة بتوسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل جميع المواطنين، وإيلاء عناية خاصة لبرامج الأمومة والطفولة.

أما تنمية الموارد البشرية فهي من أولوياتنا في المرحلة المقبلة، ذلك أن ثروة الأردن الكبرى والحقيقية هي الإنسان الأردني ولهذا فستعمل حكومتي على الاستثمار في هذا الإنسان ضمن شمولية الاقتصاد المعرفي من حيث الحوسبة وتأهيل المعلمين وتطوير المناهج والارتقاء بمستوى البحث العلمي والتعليم الجامعي.



حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

إن الاستثمار عنصر رئيسي في عملية التنمية، ولذلك فلا بد من تشجيع الاستثمار وتعظيم مساهمته في عملية التنمية من خلال العمل على تنفيذ الإصلاحات التي تساعد على جذب الاستثمارات من الخارج، وتشجيع المستثمر الأردني بالإضافة إلى حملات الترويج التي تعرف العالم من حولنا بما لدينا من فرص وإمكانيات.

أما السياحة والإعلام والثقافة فهي على علاقة حميمة مع الاستثمار وعلى ذلك فلا بد من وضع إستراتيجية لكل قطاع من هذه القطاعات بحيث يصبح كل واحد منها رافداً من روافد اقتصادنا الوطني. أما الإصلاح الإداري فإننا ندعو إلى تغيير جذري وإصلاح في سائر جوانب الإدارة ومؤسسات الدولة يعتمد على الكفاءة والمساءلة، وتأهيل العنصر البشري الذي هو أساس العملية الإدارية. وأما جهازنا القضائي الذي نعز به فسيجد منا كل الاهتمام من حيث الحفاظ على استقلاليتته ورفده بالمزيد من الكفاءات التي تزيد من قدرته على الإنجاز.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

لقد أطلقنا دعوتنا من قبل إلى تنشيط الحياة السياسية والحزبية، وركزنا على أهمية دور الشباب ودور المرأة في حياتنا السياسية، ودعونا إلى حوار وطني دائم وشامل يعزز مفهوم التعددية واحترام الرأي الآخر، وهذه بالنسبة لنا أولوية لا رجعة عنها، لكنها يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الإدارية، آخذين بعين الاعتبار أن التقدم والانفتاح الاقتصادي يشكل رافداً للتنمية السياسية، ولا بد من التذكير هنا بأن الأولوية التي تتقدم على كل الأولويات هي أمن الأردن واستقراره، فبدون الأمن والاستقرار لا يمكن أن تكون هناك تنمية.

وسيادة القانون على الجميع هي الضمانة لتحقيق العدالة والمساواة، وهذه مناسبة أتوجه فيها بتحية المحبة والاعتزاز والتقدير لأبنائنا وبناتنا في قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية فهم درع الوطن، والعيون الساهرة على أمنه واستقراره، وسنعمل على إعادة تشكيل هذه القوات بما يتناسب مع رؤيتنا لتحديثها ورفع مستوى كفاءتها والإبقاء على مستوى حجمها وتعدادها حتى تظل كما كانت على الدوام مثالا في الكفاءة والتميز والانتماء .



حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

إن طموحات الأردنيين والأردنيات كبيرة، وهي على قدر عزائمهم وقد حملونا وإياكم مسؤولية قيادة المسيرة وتحقيق هذه الطموحات والأهداف النبيلة، فلنكن جميعا على مستوى هذه المسؤولية الجليلة، وهذا يستدعي تكاتف الجهود وأعلى درجات التعاون والتكامل بين جميع السلطات وخاصة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون العلاقة بينهما قائمة على الثقة والتعاون الكامل بعيدا عن كل الأغراض الشخصية أو الحزبية أو الجهوية الضيقة، وأن يكون جوهر هذه العلاقة ملتزما بالمصلحة الوطنية العليا وبعيدا عن تسجيل المواقف أو تبادل الاتهامات.

وليكن الجميع على ثقة تامة وقناعة راسخة، بأننا نسير يدا بيد وبخطى واثقة على الطريق الصحيح، وأن تحقيق أهدافنا سيكون على قدر أهل الأردن، أهل العزم والإرادة، وأن الغد سيكون مشرقا بعون الله.

والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة
لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الخميس ٢٩ شوال ١٤٢٦ هجرية
الموافق ١ كانون الأول ٢٠٠٥ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين،

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله نفتح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر، تعزيزاً لمسيرتنا في الديمقراطية والإصلاح والتحديث، ومواجهة التحديات والعقبات، التي تواجه هذه المسيرة، ووضع الخطط والبرامج والتشريعات، لتسريع وتيرة الإنجاز، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة، واستكمال بناء الأردن الحضاري المزدهر، الأردن القوي المنيع، الذي ينعم أهله وضيوفه، بالأمن والاستقرار والطمأنينة، في مناخ من الحرية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ولا بد من التأكيد هنا، على أن الأمن والاستقرار هما الأولوية الأولى في أولوياتنا الوطنية، وهما الشرط الأول، والركيزة الأساسية للتنمية. ونحن نعرف أن مسيرة التنمية، لا يمكن أن تتقدم، أو تحقق أيًا من أهدافها، إلا إذا توفر لها الأمن والاستقرار وسيادة القانون.

وقد اجتاز الأردن والحمد لله، بنجاح باهر، اختباراً صعباً لأمنه واستقراره، عندما امتدت يد الغدر والإرهاب، للعبث بأمن الأردن، وترويع أبنائه وضيوفه من المدنيين الأبرياء، فتصدى لها النشامى والنشميات، أبناء وبنات القوات المسلحة، والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني، وسائر أبناء الأسرة الأردنية الواحدة، في وقفة عز وسمود وانتماء، رفعت رأس الأردن عالياً، وجسدت كل معاني البطولة، والوحدة الوطنية والانتماء. فكل الشكر والتقدير والاعتزاز، للنشامى في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وأبناء الأسرة الأردنية الواحدة، وجزاهم الله عن الأردن كل الخير.

ونحن ندرك أن موقع الأردن ورسالته ومواقفه، تجعله مستهدفاً وتفرض عليه تحديات أمنية، أكبر من أي تحديات عرفناها في السابق. ولذلك فلا بد من وضع إستراتيجية أمنية شاملة، قادرة على التعامل مع كل هذه المستجدات والتحديات، واستيعابها بكفاءة عالية. وهذا يستدعي اتخاذ الخطوات والتشريعات، التي تخدم هذه الإستراتيجية حتى يظل الأردن العزيز، كما كان على الدوام، وسيظل بعون الله، واحة للأمن والاستقرار، وموثلاً للحرية واحترام حقوق الإنسان.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد قطعنا والحمد لله، شوطا كبيرا في مسيرة التنمية، وحققنا إنجازات كبيرة، وكان لا بد من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات، وفي وضع الخطط والبرامج المتعلقة بمسيرتنا التنموية. ومن هنا جاءت فكرة تقسيم المملكة إلى عدد من الأقاليم، بحيث يكون لكل إقليم، عدد من المجالس المنتخبة، لتكون هذه المجالس مسؤولة عن كل القرارات، والخطط والبرامج، المتعلقة بتنمية هذا الإقليم. فنحن نؤمن أن أهل الإقليم، أعرف باحتياجاتهم وأولوياتهم. وقد شكلنا لجنة ملكية، لدراسة هذا الموضوع، من جميع جوانبه، وسنضع نتائج أعمالها بين أيديكم. كما شكلنا لجنة أخرى، تضم ممثلين عن مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية، ومؤسسات المجتمع المدني، لوضع الأجندة الوطنية، التي تشكل إطارا عاما لبرامجنا وأهدافنا التنموية. وستكون هذه الأجندة بين أيديكم وأيدي الحكومة، لمناقشتها والاستفادة منها، كمرجعية وإطار عام، لمسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية في المستقبل.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إنني أشعر بمعاناة أبناء شعبي، وأعرف حجم الصعوبات الاقتصادية، التي تواجههم في ظل ارتفاع الأسعار، والفقر والبطالة، وهذا يستدعي أن تكثف الحكومة جهودها، للتخفيف من هذه المعاناة. كما أن للتكافل الاجتماعي دورا رئيسيا، في معالجة مشكلة الفقر والبطالة، وأنا أعرف أن هناك جهات ومؤسسات رسمية وأهلية تقدم خدماتها في هذا المجال، ولكن عدم وجود مرجعية واحدة لهذا العمل، يؤدي إلى غياب التخطيط وسوء التوزيع، وإلى تبديد الكثير من الموارد، بسبب الازدواجية في الإنفاق. لذلك لا بد من إيجاد مرجعية واحدة، تكون مظلة للتكافل الاجتماعي، والعمل ضمن خطة واضحة، وفي إطار مؤسسي قابل للمساءلة والتقييم.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إننا على أبواب مرحلة جديدة، من مسيرة الإصلاح والتحديث، ومواجهة التحديات، التي تفرضها علينا الظروف الصعبة، التي تمر بها المنطقة من حولنا، والتي تستدعي منا جميعا، أن نكون على مستوى هذه المرحلة، وأن يكون مجلس الأمة على مستوى المسؤولية، في التعاون مع الحكومة، والتواصل مع الناس، لوضع التشريعات، التي تدفع عجلة التنمية، وتمكننا من مواجهة هذه التحديات، وتحقيق طموحات الشعب الأردني في التنمية والازدهار، ولنقول للعالم من حولنا، أننا أقوى من كل التحديات،



وأنا سنظل كما كنا على الدوام، الأوفياء لأمتنا العربية، والدفاع عن قضاياها العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فنحن مع أشقائنا الفلسطينيين، بكل ما نستطيع، حتى يقيموا دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني. ومع الشعب العراقي الشقيق، حتى يجتاز هذه المحنة، ويعود العراق إلى وضعه ومكانته الطبيعية، وينعم أهله بالحياة الحرة الكريمة الآمنة
وسنستمر في تعزيز علاقاتنا المتميزة، مع كل الدول الشقيقة والصديقة، بما للأردن من مكانة ومصداقية عالية، واستثمار هذه العلاقات، لما فيه الخير للأردن العزيز.

**وأسأل المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**



DESIGN
CENTER





خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة
لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الثلاثاء ٧ ذو القعدة ١٤٢٧ هجرية
الموافق ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين،

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله، نفتح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر، سائلين المولى عز وجل، أن يعيننا على حمل أمانة المسؤولية، ويوفقنا لخدمة شعبنا العزيز، وتحقيق آماله وطموحاته الوطنية والإنسانية النبيلة، واستكمال بناء الأردن العصري الحديث، الأردن العربي المسلم، الهاشمي الضمير والوجدان، الذي يستمد العزم والقوة، من مؤسساته الوطنية، وعزائم أبنائه الماضية، وإرادتهم الحرة، وانتمائهم المخلص الصادق، لتراب هذا الوطن العزيز ورسالته النبيلة، هذا الانتماء الذي تجذر في قلوبهم وضمائرهم، وتجسد في شعارهم الوطني، الأردن أولاً وفي كل الظروف والأحوال. إن هذا الحدث الدستوري الذي نشهده اليوم، هو عهد دائم لمسيرة الأردن الديمقراطية، التي نحرص على حمايتها وصونها، وفتح الآفاق أمامها، حتى تتجذر وتنمو في إطار دولة القانون والمؤسسات، وفي مناخ من قيم التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر، وسيادة مبدأ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص أمام جميع الأردنيين.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن التحديات الداخلية والخارجية من حولنا، كثيرة وخطيرة، ولا بد من التصدي لها بمنتهى الجدية والمسؤولية، فلا مجال للتأجيل أو الترحيل أو التراخي في التنفيذ، ونحن على ثقة بأننا بعون الله، وبعزيمة النشامى الأردنيين، أقوى من كل هذه التحديات، ونحن قادرون على مواجهتها من خلال تعزيز وتمتين جبهتنا الداخلية، وتحقيق المزيد من الإنجازات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية، التي تضمن سلامة المسيرة، وسرعة الإنجاز والتحديث والتطوير، في مناخ من الأمن والاستقرار الذي يشكل الركيزة الأساسية للتنمية بكل أشكالها. وفي هذا المجال، فإنني أؤكد على ضرورة إنجاز القوانين المعروضة على مجلسكم الكريم، وخاصة قوانين الأحزاب والبلديات والمطبوعات والنشر، وضمان حق الحصول على المعلومات.

والحمد لله على توفيقه لنا في تحقيق التوافق الوطني، الذي تجلّى في أبهى الصور في ملتقيات «كلنا الأردن»، وما أسفرت عنه من برامج عمل واقعية، واتفاق على الثوابت الوطنية، التي أجمع عليها الأردنيون من سائر الفئات والشرائح والاتجاهات. وعلى ذلك، فإن برنامج عمل الحكومة في المرحلة القادمة، سيقوم على عدد من هذه الثوابت الوطنية الراسخة، وفي مقدمتها تحسين الظروف المعيشية



للأردنيين والأردنيات، وصون الحريات العامة، وتعزيز المشاركة الشعبية، في اتخاذ القرارات، وخاصة مشاركة قطاعي الشباب والمرأة، والالتزام بمحاربة الفساد وسيادة القانون، وتعزيز استقلال القضاء، والشفافية والمساءلة والمحاسبة، والتركيز على تطوير الموارد البشرية، والاعتماد على الذات، وترسيخ أركان الاستقرار المالي والنقدي. ولقد نجحنا والحمد لله، في الحصول على مساعدات من الإخوة في دول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية، الذين كانوا وما زالوا يقدمون الدعم للأردن، ويقفون إلى جانبه، في كل الظروف والأحوال، ونحن نقدر لهم هذه المواقف الأخوية المشرفة، وهذا الدعم بكل الاعتزاز. ولذلك، فقد وجهت الحكومة عند إعداد الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧، على أهمية شمولها للبرامج والمشاريع، التي تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين في جميع المحافظات، وتعزيز المناخ الاستثماري وتحقيق العدالة، في توزيع مكاسب التنمية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تلتزم حكومتي بتعزيز وتمتين الجبهة الداخلية، وترسيخ مبادئ المواطنة والانتماء، والالتزام الواضح والصريح، بالثوابت الوطنية وبالنهج الديمقراطي، تحقيقاً للتعددية السياسية، واحترام رأي الأغلبية. وستعمل الحكومة على تلبية كافة الاستحقاقات الدستورية والسياسية القادمة، وعلى رأسها إجراء الانتخابات النيابية، والعمل على حماية حقوق الإنسان الأردني، وضمان حرية الأفراد والجماعات، وتعزيز مشاركة الشباب، في مختلف مراحل العمل والبناء.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

ستعمل حكومتي على الارتقاء بمستوى الخدمات، وتشجيع الاستثمار، وتسريع عمليات التخاضية، وتحسين أوضاع سوق العمل. وستعمل حكومتي على بناء إطار مؤسسي استثماري، يضمن التنسيق بين الجهات الاستثمارية، ويدعم القطاعات الواعدة، وبخاصة السياحة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات، على أن يكون للقطاع الخاص، الدور الأكبر في صياغة مختلف عمليات الإصلاح وتنفيذها. وستعمل حكومتي على الإسراع في تنفيذ برامج إعادة هيكلة القطاع العام، وتخليصه من البيروقراطية والروتين، وتوفير الحوافز والدعم، لرفع كفاءة هذا القطاع. أما في مجال مكافحة الفقر، فستعمل حكومتي، على إعادة تخصيص الموارد المالية، لتستهدف الفقراء مباشرة، وذلك من خلال هيئة التكافل الاجتماعي، لتنسيق جهود العون الوطني.

وسوف تكمل حكومتي بناء ١٤٠٠ وحدة سكنية، كنت قد أمرت ببنائها في السابق، وتوفير خمسة آلاف قطعة أرض مخدمية، وتخصيصها للعائلات الفقيرة خلال عام ٢٠٠٧. هذا بالإضافة إلى تأسيس مناطق اقتصادية تنموية، في عدد من المحافظات، وتعزيز قدرات الهيئات المحلية والبلديات والقطاع التعاوني، لتعزيز مساهمتها في التنمية المحلية.



إن ثروة الأردن الحقيقية، هي الإنسان الأردني، بما عرف عنه من قدرة على مواجهة التحديات وتحقيق الإنجاز. وعلى ذلك، ستواصل حكومتي العمل في برامجها للنهوض بمستوى التعليم والتدريب، وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم الأكاديمي والمهني، ومتطلبات الإنتاج والاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى العمل على توسيع مظلة التأمين الصحي، وإقامة العديد من المرافق الصحية الكبيرة في المحافظات.

أما قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، فهي درع الوطن والعين الساهرة على أمنه واستقراره، وهي موضع فخرنا واعتزازنا، وسوف تلتزم حكومتي، بتلبية كافة احتياجاتها، لتطويرها وتحديثها، وتزويدها بكل الوسائل والتجهيزات الحديثة، حتى تظل كما كانت على الدوام، مثالاً في التميز والكفاءة، والقدرة على النهوض بواجباتها ومسؤولياتها الكبيرة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد ورث الأردن، رسالة الثورة العربية الكبرى، وسيظل بعون الله، وفيها لهذه الرسالة، حريصاً على النهوض بواجبه تجاه قضايا أمته العربية والإسلامية، وعلى هذا الأساس، تلتزم حكومتي بتقديم كل أشكال الدعم الممكن للأشقاء الفلسطينيين، من أجل استعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبادرات السلام العالمية، ولن يقبل الأردن بأي تسوية ظالمة لهذه القضية، ولا بأي تسوية تكون على حساب الأردن. وستستمر حكومتي في الوقوف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق، وإلى جانب وحدة العراق وسيادته وأمنه واستقراره. أما بالنسبة للتحديات الإقليمية، والظروف التي تمر بها المنطقة من حولنا، فقد سعى الأردن، منذ بداية ظهور هذه التحديات، وسيستمر في جهوده المخلصة، من أجل بلورة موقف عربي موحد، تجاه هذه التحديات، ومخاطبة العالم من حولنا، بلغة واحدة وموقف واحد. وإذا كان انتماءنا القومي، يرتب علينا مسؤوليات تجاه أمتنا العربية، فإن الانتماء لعقيدتنا الإسلامية، وشرف الانتساب إلى الدوحة النبوية الشريفة، يرتب علينا مسؤوليات أكبر، تجاه ديننا الإسلامي الحنيف، وقضايا المسلمين في شتى أنحاء العالم، فنحن أولى الناس بالدفاع عن الإسلام، وتقديمه بصورته الحقيقية المشرقة للعالم من حولنا، ورفض كل الاتهامات وحملات التشويه، التي يتعرض لها على أيدي المتطرفين من بعض المسلمين وغير المسلمين، وقد كانت رسالة عمان التي أطلقناها من قبل خطوة في هذا الاتجاه.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد أنجزنا خلال السنوات السبع الماضية، الكثير من الإنجازات، لكن الطريق أمامنا، ما زال طويلاً، ولا بد لنا من العمل المخلص الجاد، حتى نحقق أهدافنا الوطنية، ونستكمل بناء الأردن العصري الحديث، دولة المؤسسات وسيادة القانون والعدالة وتكافؤ الفرص والديمقراطية والأمن والاستقرار، وأنا واثق أننا بعزيمة الأردنيين والأردنيات، النشامى والنشميات، قادرون على تحقيق طموحات شعبنا المعطاء، وتجاوز كل التحديات والصعاب.

وأسأل المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن العزيز الغالي، فكلنا شركاء في تحمل المسؤولية وكلنا الأردن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لِصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الأردني الخامس عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأحد ٢٢ ذو القعدة ١٤٢٨ هجرية
الموافق ٢ كانون الأول ٢٠٠٧ ميلادية



DESIGN
CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين،

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله نفتح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، وكلنا أمل وتفاؤل بهذا المجلس الجديد الذي يضم الكثير من الكفاءات الأردنية، التي تنضم إليه لأول مرة، والتي نرجو أن تكون إضافة نوعية تثري عمل هذا المجلس، وتعزز قدرته على العطاء والإنجاز من خلال العمل مع السلطة التنفيذية بروح الفريق الواحد، المتكامل؛ المؤمن بمسيرة هذا الوطن، والحريص على المشاركة فيها بمنتهى الإيجابية، والرغبة الصادقة في العمل والعطاء.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن المرحلة القادمة من مسيرة الأردن العزيز هي استمرار لعملية البناء والإصلاح والتحديث، وهي في غاية الأهمية لأنها حافلة بالتحديات والاستحقاقات المطلوب إنجازها. وهذا يستدعي العمل خلال السنوات الأربع القادمة على أساس من الشراكة الحقيقية والتعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى مبدأ الإلتزام بقرار الأكثرية واحترام رأي الأقلية، في إطار من العمل الجماعي المستند إلى الدستور نصاً وروحاً.

فالعمل العام لا مجال فيه للمصالح الشخصية أو الجهوية أو الحزبية أو العشائرية الضيقة. ومصصلحة الوطن والمواطن يجب أن تكون فوق كل الاختلافات والاعتبارات. وعلى ذلك، فالهدف الأسمى للعلاقة بين السلطتين هو تحقيق أكبر قدر من المصلحة العامة، ومواجهة التحديات بكل أشكالها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لتوفير أسباب الحياة الكريمة للمواطن، وتحقيق التنمية الشاملة التي تضمن المستقبل المشرق لهذا الوطن.

وقد حدد الدستور المهمات والمسؤوليات لكل من السلطة التنفيذية والتشريعية، وحدد آلية العمل، وطبيعة العلاقة بينهما، بحيث تكون السياسات التنفيذية، والعملية التشريعية حلقة من العمل المتجانس والمتكامل، مع التأكيد على ترسيخ حق السلطة التنفيذية في تحقيق تطلعات واحتياجات شعبنا في مختلف المجالات والميادين، وحق السلطة التشريعية في الرقابة والمساءلة.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن رؤيتنا لمستقبل الأردن، واضحة وطموحة، وعمادها الإصلاح والتحديث بكافة أشكاله: السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى تحقيق الهدف الأسمى وهو تحسين مستوى معيشة المواطن وتوفير كل أسباب الحياة الكريمة لكل أسرة أردنية، وهذا واجب علينا جميعاً: أنا والحكومة، وأنتم مجلس الأمة. وأكرر مرة ثانية، المطلوب هو تحسين مستوى معيشة المواطن، وهذا بالنسبة لنا نهج نلتزم به في الحكم والإدارة، وليس مجرد شعار يتغنى به البعض للوصول إلى أهداف مرحلية أو آنية معزولة.

وعند الحديث عن الإصلاح السياسي، فإن أول ما نريد التأكيد عليه هو أهمية العمل على ترسيخ الوعي بالثقافة الديمقراطية، وتطوير الحياة الحزبية، لتمكين المواطن الأردني من المشاركة الحقيقية في صنع القرار، على أن تكون النوايا مخلصاً للوطن والمحافظة على الثوابت الوطنية والدفاع عنها، وليس أداة لأجندات خارجية. وهذا يستدعي ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، على أساس الكفاءة والإنجاز، وتعميق هذه المبادئ والمفاهيم في ثقافتنا الوطنية، والانتقال بها من إطار القول والشعارات إلى واقع العمل بعيداً عن التشكيك وتسجيل المواقف.

أما في الجانب الاقتصادي، فإن من أهم أولويات المرحلة القادمة العمل على زيادة نسبة النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ومعالجة مشاكل المديونية، وترشيد الإنفاق، والاعتماد على مواردنا الذاتية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، والبناء على ما حقق الأردن من منجزات، وما ارتبط به من اتفاقيات اقتصادية عربية وإقليمية ودولية، ليكون الأردن مركزاً اقتصادياً، وقبلة للمستثمرين.

وأما الجانب الاجتماعي، فإن رؤيتنا له تركز على زيادة دخل المواطن الأردني في مختلف الشرائح زيادة تكفل له ولأسرته العيش الكريم، وعلى التوزيع العادل لعوائد التنمية، من خلال المشاريع الاقتصادية التي تراعي التوزيع الجغرافي والسكاني وخصوصيات المحافظات، بالإضافة إلى تأمين كل مواطن بمستوى جيد من الخدمات الحياتية والأساسية، وتقليص الفجوة في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية بين العاصمة والمناطق الريفية والبادية والمخيمات.

وقد لاحظت في السنوات السابقة أن الحكومة لم تنفذ كل المشاريع والخطط المطلوبة منها، بالرغم من وجود التمويل اللازم لهذه المشاريع. وبالمقابل، كان مجلس النواب يعيق عمل الحكومة بسبب التأخير في إنجاز القوانين والتشريعات الضرورية لتنفيذ خطط الحكومة ومشاريعها. وإنني على يقين، بأن الشراكة بين مجلسكم الكريم والحكومة هي الضمان لتحقيق الإنجازات التي نتطلع إليها لمستقبل الأردن.

ونحن ندرك أن النهوض بالأردن وتمكين المواطن الأردني من المشاركة في مسيرة التنمية، وتحسين



مستوى حياته يحتاج إلى الكثير من التشريعات والقوانين، التي لا بد من إنجازها لتنفيذ السياسات والخطط الضرورية لتحقيق التنمية المنشودة.

ومن أهم هذه التشريعات التي يجب أن تكون في مقدمة الأولويات في هذه الدورة البرلمانية: التشريعات الخاصة بتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، مثل ديوان المظالم، والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، والمرأة، والطفل، وحماية الشباب والأحداث، والقوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار والإصلاح الضريبي. ويوازي هذه التشريعات في الأهمية، مهمات تنفيذية في عدد من القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تلتزم الحكومة بالعمل على التخطيط لها، وتنفيذها على أحسن وجه. وهنا فإننا نحترم ونقدر دور مجلس الأمة في الرقابة على الحكومة، ومتابعة سير العمل في تنفيذ المشاريع والخطط والأجندة الوطنية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

تلتزم حكومتي بالعمل خلال الأشهر القادمة على توفير شبكة للأمان الاجتماعي تحمي الفقير، هذا بالإضافة إلى توسيع مظلة التأمين الصحي، وتفعيل الرقابة على جودة المنتجات الغذائية والأدوية والمياه للحفاظ على صحة وسلامة المواطن. وهذا كله، يرتبط بقناعتنا بأن العلم والتعليم، وتسليح المواطن بالمعرفة والخبرات والمهارات وتأهيله لدخول سوق العمل حق لكل مواطن.

وقد وجهت حكومتي بأن يكون عام ٢٠٠٨، بإذن الله تعالى، عاما لمشاريع الإسكان، لتأمين ذوي الدخل المحدود وموظفي القطاع العام والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية بالسكن الكريم، تقديرا لجهودهم في بناء الوطن، وحماية مسيرته ومنجزاته. وإنني ومن على هذا المنبر الديمقراطي، أدعوكم - السلطة التشريعية والتنفيذية - للبدء بإجراء حوار إيجابي حول قانون المالكين والمستأجرين للخروج بحلول عملية، تراعي تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة ومصالح الجميع: مالكيين ومستأجرين.

أما تنوع مصادر الطاقة وترشيد الاستهلاك فهو من الخيارات الإستراتيجية، التي سنمضي بها حتى لا يبقى الوطن والمواطن رهينة لأسواق النفط وعدم استقرار الأسعار.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

بما أن العدل هو أساس الحكم، فإننا نؤكد عزمنا على الاستمرار في تعزيز استقلال القضاء لتحقيق العدل بين الناس وسيادة القانون على الجميع، وبلا استثناء.

ولأن الشباب هم مستقبل الأردن، فإننا نؤكد على الاستمرار في رعايتهم، وفتح المجال أمام طاقاتهم وإمكانياتهم، لتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة، وتمكينهم من المساهمة في بناء وطنهم.



أما حرية الصحافة والإعلام، فإننا نؤكد من هنا - من بيت الديمقراطية - التزامنا بصونها وحمايتها، لتكون عين الرقيب، الكاشفة للحقيقة على أسس مهنية وموضوعية وبروح الحرية المسؤولة، على أن تكون أردنية الانتماء ووطنية الأهداف والرسالة. وقد كفل الدستور حرية الرأي والتعبير ومن غير المقبول أن يسجن الصحفي بسبب خلاف في الرأي على قضية عامة، ما دام هذا الرأي لا يشكل اعتداء على حقوق الناس أو حرياتهم أو أعراضهم أو كرامتهم.

أما قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية، فهي رمز القوة، والأمن والاستقرار لهذا الوطن. وهي التي تحمي مسيرته ومنجزاته، وهي شريك في عملية البناء والتنمية. وسنعمل بأقصى طاقاتنا للإستمرار في تحديث قدراتها وإمكانياتها، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من أحدث الأسلحة والتدريب والإعداد حتى تظل كما كانت على الدوام مثالا في الكفاءة والاقترار.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الأردن القوي؛ المنيع المزدهر، هو القادر على دعم ومساندة الأشقاء، سواء في فلسطين أو العراق. ومن على هذا المنبر، ومن رحاب مجلس الأمة، نوجه لهم النداء وباسم الأخوة ورباط العقيدة والقومية، وندعوهم إلى تجاوز خلافاتهم وتوحيد صفوفهم في مواجهة الفتنة وإعتماد الحوار وسيلة للتفاهم وتسوية الخلافات.

أما فيما يتعلق بالعملية السلمية في المنطقة، فإن الأردن متمسك بخيار السلام العادل والشامل الذي عمل من أجله الراحل الكبير الحسين طيب الله ثراه، حتى تنعم شعوب المنطقة وأجيالها القادمة بالأمن والاستقرار، بعيدا عن ويلات الصراع والحروب وأثارها المدمرة.

ومن هنا فإننا نؤكد للإسرائيليين، أن إنهاء إحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، والانسحاب منها وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل، وضمن مستقبل آمن لشعوب المنطقة وأجيالها القادمة.

كما نقول للأشقاء الفلسطينيين، إن القوة في الوحدة، والضعف في الفرقة. فوحدوا صفوفكم واغتنموا الفرصة المتاحة لتحقيق السلام، وإقامة دولتكم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الأردن مصمم على الاستمرار في دوره الشرعي والتاريخي لمواجهة حملة التشويه التي تستهدف ديننا الحنيف، ورفض كل أشكال التطرف والعنف والفكر التكفيري، وتقديم الصورة الحقيقية للإسلام دين الوسطية والإعتدال والتسامح، فقد قال تعالى «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس»، صدق الله العظيم. وسوف نتصدى لكل من يحاول اختطاف الدين أو احتكار



الفتوى لأغراض سياسية أو حزبية بهدف الاستقواء بالدين على الآخرين لأجندات خاصة أو مشبوهة، وذلك من خلال إحياء دور المؤسسات الدينية التاريخية، وتمكين العلماء الثقات من القيام بدورهم في تفعيل مبدأ الاجتهاد والفتوى، لاستيعاب المستجدات الاجتماعية، والسياسية والفكرية والعلمية، في هذا العصر وتشكيل ضمير الأمة وثقافتها الإنسانية، مع الحفاظ على جوهر العقيدة ورسالتها العظيمة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن المسؤولية التي تحملونها كبيرة، وإن التصدي للعمل العام تكليف لا تشریف، وإن أمامكم أربع سنوات من العمل وهي تكفي لإنجاز الكثير الكثير. وهي أمانة عندكم، وأنتم إن شاء الله أهل للأمانة. والأردن العزيز، يستحق منا جميعاً أن نعمل من أجله بمنتهى الإخلاص والانتماء. وأسأل المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن، وتحقيق طموحات شعبنا الخير المعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



DESIGN CENTER



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لِصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الأردني الخامس عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأحد ٦ شوال ١٤٢٩ هجرية
الموافق ٥ تشرين الأول ٢٠٠٨ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين،

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله، نفتتح الدورة العادية الثانية، لمجلس الأمة الخامس عشر، استمراراً لمسيرتنا الديمقراطية، وتعزيزاً لدورها في توسيع المشاركة الشعبية وتفعيلها، في التشريع والرقابة، من خلالكم أنتم أعيان الوطن ونواب الأمة، وأنتم النخبة المختارة من الشعب الأردني الأصيل، الذي يسعى للمستقبل الأفضل، واستكمال بناء دولة المؤسسات، التي ورثت رسالة الثورة العربية الكبرى، وأحفاد قادتها الذين نذروا أنفسهم، من أجل رفعة هذا الوطن وكرامة شعبه الوفي، لمبادئ تلك الثورة ورسالتها النبيلة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الجانب الإقتصادي ما زال يتصدر أولوياتنا، خاصة في بعده الاجتماعي، وذلك بسبب التحديات الإقتصادية، التي نتجت عن موجة الغلاء العالمية. وبالرغم من كل المعوقات والتحديات الإقتصادية وغيرها، فإن الأردن وبحمد الله، يسير في الطريق الصحيح، باتجاه نهضة شاملة، هي جوهر رؤيتنا، وهدفها الأسمى. وعلى ذلك، تلتزم الحكومة بتنفيذ جملة من السياسات، في المحاور ذات الأولوية، بالتعاون مع السلطتين التشريعية والقضائية، كما تلتزم الحكومة بتقديم تقارير دورية للسلطة التشريعية، توضح سير العمل، في البرامج التي نفذتها، وإطلاع الجميع على التطورات والمستجدات، واعتماد هذه التقارير، كمؤشر موضوعي، على مستوى الأداء والإنجاز.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

يتصدر الأولويات الوطنية، في المدى المتوسط الإصلاح الإقتصادي، واستكمال بناء إقتصاد وطني قوي، ينعكس بشكل إيجابي، على مستوى معيشة الأردنيين. وترتكز رؤيتنا في هذا المجال، على التزام الحكومة بتقديم الخدمات الأساسية، بأفضل المستويات للمواطنين، والتدخل بالشكل الذي يلبي احتياجاتهم وأولوياتهم، والعمل لتوحيد مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية، في العاصمة والريف والبادية والمخيمات، وضمان توزيع جغرافي عادل، لعوائد التنمية. ونؤكد على عزم الحكومة، على تطوير علاقة وزارة العمل، بصندوق المعونة الوطنية، بحيث يتم إشراك أبناء الأسر المستفيدة، في برامج التدريب المهني، التي تؤهلهم لدخول سوق العمل، والمساهمة في النشاط الإقتصادي.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

ستقوم الحكومة بتنفيذ منظومة للأمان الإجتماعي، تضمن وصول الدعم المالي، إلى من يحتاجه ويستحقه، لتمكينهم وحمايتهم اقتصاديا. وستعمل الحكومة أيضا، على توسيع مظلة التأمين الصحي الشامل، بالتعاون مع القطاع الخاص، وإعداد خارطة للخدمات الصحية في المملكة، لتكون مرجعا لدراسة وتحديد الأولويات والإحتياجات الصحية المستقبلية. في العام الماضي، ومن بيت الأمة هذا، وجهت الحكومة، بأن يكون عام ٢٠٠٨ عاما للإسكان، وهكذا جاءت مبادرة «سكن كريم لعيش كريم»، وهي الآن تحت التنفيذ، وحكومتنا ملتزمة بمئة ألف مواطن، من إمتلاك السكن الملائم، خلال السنوات الخمس القادمة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الوصول إلى الإزدهار الإقتصادي الذي نريد، يتطلب تنفيذا فوريا، لمجموعة من الإجراءات، التي تضمن الإستقرار المالي، وتعزيز البيئة الإستثمارية. ومن هذه الإجراءات، ضبط مستويات التضخم، لحماية المواطن من زيادة تكاليف المعيشة، وتفعيل سياسات مصرفية، تضمن سلامة الأجهزة المصرفية وسمعتها، وترتقي بوسائل الرقابة على حقوق المودعين والمتعاملين. ومن أهم الإجراءات المطلوبة من الحكومة في هذا المجال ربط مستويات الرواتب بمعدلات التضخم، وذلك من خلال زيادة علاوة تحسين المعيشة حماية للعاملين والمتقاعدين، وترسيخا للعدالة على أساس الجدارة. ولتنفيذ هذه الخطوة فقد وجهت الحكومة لزيادة الرواتب إبتداء من مطلع العام القادم، وثبتت هذه الزيادة في موازنة عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور، بما يوفر عيشا كريما لشريحة كبيرة من المواطنين، وستقدم حكومتنا لمجلسكم الكريم، قانون ضريبة جديد، يحفز القطاعات الواعدة ويساهم في تعزيز البيئة الإستثمارية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد قمت بتوجيه الحكومة، لإعتماد أسلوب للتخطيط الوظيفي، في مؤسسات القطاع العام يقوم على مبادئ الجدارة في الترقية، وتعيين الكفاءات والمواهب، والتقييم والتدريب المستمر... كما قمت بتوجيه الحكومة، باتخاذ الخطوات الضرورية، لتشجيع وجذب الإستثمارات، وخاصة الإستثمارات العربية الخليجية، لما لمسناه من هذه الدول الشقيقة، من الرغبة في الإستثمار في الأردن. وستستمر الحكومة بتوفير كافة متطلبات البنية التحتية، في المناطق التنموية والإقتصادية الخاصة، في كل من العقبة والمفرق واربد ومعان، وفي مناطق أخرى في المملكة.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن تحقيق الأمن الغذائي الوطني، هو من أهم الأولويات، ومن هنا، نحرص على رعاية المزارعين، ومربي الثروة الحيوانية، وكذلك بتوجيه دعم الأعلاف لمستحقه، وبالتوازي ستعمل الحكومة بشكل حثيث على إخراج مشروع المراعي الطبيعية، إلى حيز التنفيذ، ضمن البرنامج الشامل لتطوير البادية الأردنية، وحكومتنا مستمرة في دعم الخبز لجميع شرائح المجتمع.

إن الأمن الغذائي، يتكامل مع الأمن المائي وتوفير الطاقة، ولذلك فقد كلفنا الحكومة، بالإسراع في تنفيذ استراتيجية، تهدف الى توفير نصيب مائي عادل للمواطن، وزيادة القدرات التخزينية، وتطوير المصادر المائية الموجودة، وبناء المزيد من السدود، ومشروعات الحصاد المائي. أما في مجال الطاقة، فإن الإرتفاعات والتقلبات المتلاحقة في أسعار النفط، تفرض علينا العمل بسرعة، للبحث عن مصادر متجددة وبديلة، والإسراع في تنفيذ برنامج الطاقة النووية للأغراض السلمية. وستحدد الحكومة الإطار الزمني، لتنفيذ مشروعات الطاقة النووية، والصخر الزيتي والرياح، وتحدد متى سينتهي العمل في هذه المشاريع، وتنعكس الفائدة منها على جميع الأردنيين.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن تحقيق أي تقدم، مرتبط بوجود بيئة قانونية وقضائية، تضمن سيادة القانون ونزاهة القضاء، وإنطلاقاً من قناعتنا بمبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ استقلال القضاة، فإن الحكومة، ستبادر بوضع التشريعات اللازمة، لتسريع إجراءات التقاضي.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن رؤيتنا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تسير جنباً إلى جنب، مع رؤيتنا في التنمية السياسية، التي تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذه، وتعزيز مبادئ المشاركة والمساءلة وتكافؤ الفرص. كما أن المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، وخاصة في المحافظات، تستدعي التفكير في أسلوب إدارة محلية، يميل إلى اللامركزية، ويضمن سرعة وكفاءة التنفيذ. وكنا قد شكلنا لجنة ملكية متخصصة، لوضع أفضل تصور، لإدارة الحكم المحلي في مناطق المملكة، على أساس إحتياجات وأولويات أقاليمها. وهنا لا بد من التأكيد، على أن تفعيل مفهوم الحكم المحلي، هو من أفضل السبل، لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبناء على هذه القناعة، فقد أصبح من الضروري اليوم، أن تبادر الحكومة، وبالتعاون مع مجلسكم



الكريم، إلى إعادة دراسة توصيات لجنة الأقاليم، ووضع تشريع يستند لهذه التوصيات، يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية، من تحديد إحتياجاتها التنموية وبرامجها ومتابعة تنفيذها. أما على صعيد توسيع المشاركة السياسية، على المستوى الوطني الشامل، فإن هذا الطموح، يستدعي حث بعض الفئات، على المشاركة والانتخاب، خاصة الشباب والمرأة، وتشجيعهم على دخول ميادين العمل العام وتولي قيادته. إن المكانة التي نطمح أن يحتلها الأردن عربيا وعالميا، على صعيد الحريات والإفتاح السياسي، تتطلب عملا وجهدا رسميا، من جميع الجهات، لترسيخ ثقافة الديمقراطية، واعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، وتعظيم المشاركة الشعبية، في بيئة تسودها قيم التسامح، وحرية الفكر ورعاية الإبداع، وهذا يتطلب من الإعلام الوطني، بمؤسساته وأفراده، مساهمة أساسية وفاعلة، فهم عيون الناس على الحقيقة، وإحدى ركائز مجتمعنا الديمقراطي. وهنا ندعو جميع المعنيين في هذا المجال، إلى التمسك بمبادئ المهنية والموضوعية، للحفاظ على التوازن الضروري، بين الحريات الصحفية والحقوق الشخصية. ولا بد من أن يقابل الإرتقاء في مستوى النقد، والجرأة والطرح والتعليق، إرتقاء في سبل البحث والتحليل، فالصحافة مهنة رفيعة، هدفها الحفاظ على المصلحة العامة، وخير المجتمع وتشكيل الرأي العام، بعيدا عن التضليل، وتحويل الرأي الشخصي إلى حقيقة عامة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الضمانة الرئيسية، لاستمرار مسيرة التنمية والإزدهار، وبناء مستقبل هذا الوطن، هي الحفاظ على الأمن والإستقرار، وسيادة القانون الذي يحمي الحقوق والحريات. وقد كانت على الدوام، قواتنا المسلحة والجيش العربي، والأجهزة الأمنية، درع الوطن وسيواجه المنيع، والعيون الساهرة، على أمن الوطن والمواطن، وحماية مسيرته ومنجزاته. وبالإضافة إلى هذه المسؤوليات الوطنية الجسيمة، التي نهضت بها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بمنتهى الكفاءة والإقتدار، فإنها اليوم وبحمد الله، تبادر للقيام بدور تنموي محوري، وهو محاربة البطالة من خلال «الشركة الوطنية للتشغيل»، التي ستعمل على تحصين آلاف الأردنيين من البطالة، عن طريق تدريبهم وتشغيلهم، في مختلف المهن الفنية. ومن هنا، من بيت الديمقراطية الأردنية، نتوجه جميعا بتحية الفخر والإعزاز، إلى النشامى حماة الحرية والإستقلال، ضباط وأفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، مؤكدين على التزامنا بدعم ورعاية هذه القوات وهذه الأجهزة، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه، من أحدث الأسلحة والمعدات، وأعلى مستويات التدريب والتأهيل، والعمل المستمر من أجل توفير الحياة الكريمة لهم ولعائلاتهم. أما على الصعيد العربي، فإن موقفنا المبدئي الثابت، هو أن عمقنا العربي، هو محيطنا الحيوي



الأول، وقد كنا وما زلنا، حريصين على التواصل والتنسيق مع أشقائنا العرب، وتعميق علاقاتنا معهم، ودورنا في العمل العربي المشترك، معروف للجميع. ونحن حريصون كل الحرص، على استثمار علاقاتنا الدولية وتوظيفها، لخدمة قضايا الأمة الاسلامية والعربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والحفاظ على مصالح الأردن الاقتصادية والسياسية. ونحن نؤمن أن إيجاد توافق وإجماع عربي مؤسسي، هو أفضل السبل لدعم أشقائنا الفلسطينيين، في نضالهم الوطني. ومن باب الحرص على تمكين الأشقاء الفلسطينيين، من الوصول إلى حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة وذات السيادة، على ترابهم الوطني، فإننا مستمرين بدعمهم بكل السبل، حتى ينتهي الاحتلال الإسرائيلي، وتقوم الدولة الفلسطينية المنشودة.

ونحن حريصون أيضا، على دعم الشعب العراقي الشقيق، والوقوف الى جانبه، حتى يعود العراق الى مكانته الطبيعية، في محيطه العربي والاسلامي، وينعم أهله بالأمن والاستقرار، والتقدم والإزدهار. أما الأشقاء العراقيون المقيمون بيننا، فهم أشقاؤنا وهم ضيوفنا، ومن الواجب رعايتهم كإخوة لنا، يمرون بظروف صعبة، إلى أن يتمكنوا من العودة إلى وطنهم وأرضهم.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

نرجو من الله عز وجل، أن يكون عنوان هذه الدورة، العمل الجاد والعطاء المخلص، وأن تسود روح التعاون، وتقديم المصلحة العامة، بين السلطات الثلاث، إمتثالا لقوله تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان» صدق الله العظيم. ونسأله تعالى أن يلهمكم التوفيق والحكمة، وأن يحفظ الأردن آمنا مستقرا مزدهرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



DESIGN CENTER



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لِصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الأردني السادس عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأحد ٢٢ ذو الحجة ١٤٣١ هجرية
الموافق ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٠ ميلادية



DESIGN
CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي العربي الهاشمي الأمين.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله، وعلى بركة الله، نفتح الدورة الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، تأكيداً على التزامنا بالاستحقاق الدستوري لمسيرتنا الديمقراطية، وحرصنا على المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وبناء المستقبل المنشود، الذي يليق بطموحات شعبنا وتضحياته الكبيرة، وحقه في الحياة الحرة الكريمة، والوطن النموذج في القوة والتقدم والازدهار.

أما بعد، فإنني أتوجه بالتهنئة والمباركة للإخوة النواب الكرام، على فوزهم بثقة أبناء وبنات شعبنا العزيز في الانتخابات النيابية الأخيرة، التي حرصنا على إجرائها بمنتهى الشفافية والنزاهة، لتكون هي وهذا المجلس الكريم إضافة نوعية إلى مسيرتنا الديمقراطية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد عملنا خلال السنوات الماضية، ضمن رؤية إصلاحية تحديثية واضحة لمعالجة السلبات وتحقيق التنمية الشاملة، وأنجزنا الكثير والحمد لله، ولكن المسيرة دائماً بحاجة إلى المراجعة والتقييم لتعظيم الإنجاز، ومعالجة مظاهر الخطأ أو التقصير.

وعملية التقييم هذه، والتقدم في مسيرة الإصلاح ليست مسؤولية سلطة دون أخرى، وإنما هي مسؤولية جماعية، لا يمكن النهوض بها من دون التعاون المؤسسي، الذي يركز إلى الدستور، وإلى احترام مركزية دور جميع السلطات في بناء المستقبل المشرق الذي يستحقه شعبنا الأبي.

وعلى ذلك، فلا بد من الاستفادة من دروس الماضي وتجاوز أخطائه، والاعتراف أيضاً بأن علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية قد شابها الكثير من الأخطاء، التي أعاقت مسيرتنا الإصلاحية، وألحقت الضرر بمصالح شعبنا، وتلك أخطاء يجب أن يعمل الجميع على إزالتها.

فلسلطة التشريعية دور محوري كفه الدستور، ولا نقبل أن يتراجع دور مجلس النواب، أو أن تهتز صورته عند المواطنين. فالتحديات جسام، والطموحات أكبر. وترجمة رؤيتنا التي تستهدف تقديم الأفضل لشعبنا العزيز تستدعي وجود مجلس نواب قوي وقادر، يمارس دوره في الرقابة والتشريع، في إطار عمل دستوري مؤسسي، وعلى أساس شراكة حقيقية مع السلطة التنفيذية، مما يعزز ثقة الناس بهذه المؤسسات.



وقد كنت وجهت الحكومة إلى أن تعيد تقييم آليات تعاملها مع مجلس النواب لتصحيح علاقة السلطتين، بحيث تقوم على التعاون والتكامل، وبحيث تمارس كل منهما صلاحياتها، من دون تفول سلطة على أخرى، أو اللجوء إلى تفاهات مصلحة، تجعل من تحقيق المكتسبات الشخصية شرطا لاستقرار هذه العلاقة. ولضمان تلافي أخطاء الماضي، لابد من التوافق بين السلطتين على آلية عمل ملزمة، توضح الأسس التي تحكم تعامل الحكومة مع أعضاء مجلس النواب، وفق الدستور والقانون، بحيث يطمئن شعبنا العزيز إلى أن العلاقة بين السلطتين علاقة شراكة مبنية على المعايير التي تحقق المصلحة العامة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد كانت توجيهاتنا للحكومة أن تعمل وفق منهجية مؤسسية، تضع أهدافا واضحة، وتحدد مواعيد لإنجازها. وأكدنا على ضرورة العمل بثقة وشفافية ومن دون تردد، أو خوف من اتخاذ القرار، أو سياسات الاسترضاء، التي شكلت أحد أكبر العوائق أمام التغيير الإيجابي، الذي يمكننا من مواكبة روح العصر ومتطلباته. والحكومة ملتزمة بالعمل وفق هذه المنهجية، وضمن سبعة محاور رئيسية للتقدم في مسيرة التنمية الشاملة وتحسين الأداء.

ولأن الإصلاح منظومة سياسية اقتصادية، وإدارية اجتماعية متكاملة، فقد أكدنا على ضرورة أن يواكب الإصلاح الاقتصادي إصلاح سياسي، يزيد من المشاركة الشعبية في صناعة القرار. ومن أجل ذلك، ستعمل حكومتنا على إيجاد الظروف الكفيلة بتطوير الحياة السياسية في شتى مظاهرها. وفي هذا السياق، سترسل حكومتنا قانون الانتخاب المؤقت إلى مجلس النواب، وبصفة الاستعجال، لدراسته وإدخال التعديلات اللازمة عليه، بما يخدم مسيرتنا الديمقراطية، واعتماده قانونا دائما، حتى يستقر هذا التشريع الرئيسي في الحياة السياسية.

وستقدم الحكومة إليكم أيضا مشروع قانون اللامركزية، الذي نسعى من خلاله إلى زيادة دور المواطنين في صناعة مستقبلهم، وبناء القدرات المحلية في المحافظات، وتعظيم إسهامهم في تحديد الأولويات التنموية.

وستعمل الحكومة مع مجلسكم الكريم على تعديل التشريعات النازمة للعمل السياسي، والمتعلقة بحقوق المواطنين وحررياتهم، لإيجاد البيئة الكفيلة بتحقيق التنمية السياسية الشاملة.

والتنمية السياسية لا تتحقق من دون مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب الوطنية، التي تعتمد العمل البرامجي، وتبني المصادقية والحضور الشعبي، عبر إقناع المواطنين بجدوى طروحاتها، وقدرتها على الإسهام في مسيرة الوطن. وستواصل الحكومة العمل من أجل تشجيع العمل الحزبي الوطني الملتزم بالقوانين والدستور، وإزالة كل العوائق أمام تطور دور الأحزاب.



وستستمر الحكومة في تطوير علاقتها مع الإعلام، بحيث تقوم هذه العلاقة على احترام حق الإعلام في العمل بحرية واستقلالية، وفي الحصول على المعلومة ونشرها. وإذ تشكل القوانين النافذة ومدونة السلوك، التي وضعتها الحكومة، إطاراً لهذه العلاقة، فلا بد من إدخال أي تعديلات لازمة على التشريعات لضمان تطور صناعة إعلام مهنية مستقلة، وحماية المواطنين وحقوقهم من ممارسات إعلامية غير مهنية تزور الحقائق، وتشوه صورة الوطن.

ولأهمية دور الشباب، تعمل الحكومة على تنفيذ خطة شاملة لتطوير دور قطاع الشباب، الذي تقع عليه مسؤولية بناء المستقبل، وتسليحه بالعلم والمعرفة. وستستمر الحكومة بالعمل على تعزيز دور المرأة في مسيرة البناء، واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوقها كاملة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن تحسين أداء مؤسساتنا العامة ضروري لمواجهة التحديات التي تواجه الأردن، ومن هنا ركزت الحكومة على وضع أدوات لقياس الأداء، وتطوير العمل الرقابي لتعزيز الشفافية، ومحاربة كل أشكال الترهل والفساد.

وفي هذا المجال، استحدثت الحكومة وحدة لمتابعة الخطط التنفيذية، ووضعت ميثاق شرف لقواعد سلوك الوزراء، وأعدت برنامجاً لتطوير القطاع العام والإدارة الحكومية. وعملت الحكومة أيضاً على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وبخاصة في قطاعات الصحة والإسكان والتعليم، لتوفير السكن الملائم، ومواصلة تطوير وبناء المراكز الصحية والمدارس، بالإضافة إلى تطوير الخدمات البلدية، ودعم الحركة الثقافية.

ولأن العدل أساس الملك، فنحن ملتزمون بتعزيز استقلال القضاء ونزاهته، وستوفر الحكومة كل المتطلبات، التي تحتاجها السلطة القضائية لتطوير أدائها، وتحقيق العدالة بين الناس. ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة مواكبة تحديات العصر من خلال تطوير التشريعات، واستقطاب أفضل الكفاءات، وتدريبها وتأهيلها، حتى يظل الجهاز القضائي مثالا في الكفاءة والنزاهة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

يواجه الأردن تحديات اقتصادية كبيرة تستدعي اعتماد سياسات اقتصادية ناجعة، تحقق طموحاتنا في توفير العيش الأفضل لمواطنينا، فتحسين حياة المواطن الأردني، وفتح آفاق الإنجاز أمامه هدفنا الأول. وسيظل تحسين الأداء الاقتصادي أولوية رئيسية لانعكاسه المباشر على مستوى معيشة المواطن.



وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة، وانعكاسها على أوضاعنا المحلية، تمكنت الحكومة من تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية، منها: النمو الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص عجز الموازنة.

وستواصل الحكومة اعتماد سياسة مالية للسيطرة على عجز الموازنة، وتعزيز الاستقرار المالي، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية، والاعتماد على الذات، وحفز النمو في النشاط الاقتصادي. وقد وجهنا الحكومة إلى توفير العناية اللازمة للقطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع التعليم، مع التأكيد على ضرورة تحسين مستوى معيشة المعلمين، والحفاظ على مكانتهم، بما ينسجم مع دورهم المحوري في المجتمع. وأكدنا على الاهتمام بقطاع الزراعة، ورعاية العاملين فيه، إضافة إلى زيادة الاستثمارات في القطاع السياحي، والاهتمام بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذي يقوم بدور رئيسي في تحسين أداء مختلف مؤسسات الدولة، وليبقى الأردن رائدا إقليميا في هذا المجال.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الإنسان الأردني هو ثروتنا الأولى، وهو غاية التنمية وهو وسيلتها، ولذلك يجب أن تضمن الدولة تحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، وحماية الطبقة الفقيرة. والفقر والبطالة شر سنحاربه بكل الوسائل والسبل. وستعمل الحكومة على تحسين آلية مساعدة المستفيدين من برامجها لمحاربة الفقر، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير برامج رديفة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

يمثل عمل الحكومة، في المحاور السبعة التي اعتمدها، برنامجا تنمويا شاملا لتحسين الأداء، في جميع مسارات التنمية. وينطوي هذا البرنامج على خطوات عملية، ومشاريع محددة، ستعرضها الحكومة عليكم، من أجل التشاور حولها وتطويرها، والتعاون على الوصول إلى أهدافها في تطوير أداء الأردن، والحفاظ عليه نموذجا في الإنجاز والعطاء.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

ما كان للأردن أن يصل إلى ما حقق من إنجاز ونجاح لولا نعمة الأمن والاستقرار، التي يسهر على حمايتها رفاق السلاح، نشامى قواتنا المسلحة، وأجهزتنا الأمنية الباسلة، فهم مصدر فخر واعتزاز لكل الأردنيين. وسنواصل توفير كل الدعم لجيشنا العربي المصطفوي والأجهزة الأمنية، رعاية



وتسليحا وتدريبيا، وعملا فاعلا لتحسين مستوى معيشة منتسبيها، الذين يضحون بالغالي والنفيس من أجل حماية وطنهم ومسيرته المباركة.

وسيظل الأردن المنيع الآمن المستقر سندا لأشقائه العرب في الدفاع عن قضايانا العربية والإسلامية، وفي مقدمة كل ذلك القضية الفلسطينية. فقد كان الأردن، وسيبقى بعون الله، السند الأقوى لأشقائنا الفلسطينيين، وسيواصل القيام بكل ما يستطيع لرفع الظلم عنهم، وإنهاء الاحتلال، وقيام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية، وفي سياق إقليمي يضمن تحقيق السلام الشامل.

ولن يدخر الأردن جهدا في إسناد العراق الشقيق، والحفاظ على أمنه واستقراره، من أجل استعادة دوره الحيوي في المنطقة والعالم.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

كثيرة هي التحديات التي نواجهها، لكن الفرص أكبر، وتاريخنا هو سجل انتصار على التحديات، صنعته إرادة الأردنيين، وعلمهم وتماسكهم. وكذلك بإذن الله سيكون المستقبل، محطات جديدة من الإنجاز والبناء، نبنها من خلال العمل الجاد، المرتكز إلى الإيمان بقدراتنا والثقة بأنفسنا. فلا وقت نضيعه، وليعمل الجميع فريقا واحدا يقدم الصالح العام على كل ما سواه، يحترم القانون، ويكرس ثقافة الديمقراطية، يبني المؤسسات الفاعلة، يتسلح بالعلم والمعرفة والوعي، يحمي الوحدة الوطنية، ويتصدى لكل أصوات الفرقة والانقسام، والسلبية المحبطة، ويمضي بمسيرتنا الإصلاحية التطويرية التحديثية نحو آفاق جديدة من الإنجاز، التي تبني على إنجازات الآباء والأجداد، وتحافظ على الأردن، وطننا عزيزا شامخا.

وقفنا الله جميعا إلى ما فيه خير الأردن والأردنيين، وأمتنا العربية والإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



DESIGN
CENTER





خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الأردني السادس عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأربعاء ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٢ هجرية
الموافق ٢٦ تشرين الأول ٢٠١١ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي العربي الهاشمي الأمين.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فباسم الله، وعلى بركة الله، نفتتح الدورة الثانية لمجلس الأمة السادس عشر استمرارا لمسيرتنا الديمقراطية، وتجسيدا لحرصنا على ترسيخها وتطويرها، تلبية لتطلعات شعبنا في استكمال بناء الأردن الجديد، دولة المؤسسات وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان. وفي كل المناسبات، التي تحدث إليكم فيها، من بيت الديمقراطية الأردني، كنا نستعرض السياسات العامة ونحدد الأولويات ونشير إلى حالات التقصير أو الخطأ ونقترح الحلول وندعو للتعاون بين السلطات، ونؤكد على مبادئنا تجاه أمتنا العربية والإسلامية، وكان الثابت في كل سياساتنا هو الإنسان الأردني، والالتزام بالعمل لمصلحته والنهوض بالأردن والأردنيين إلى حالة الريادة، التي تليق بهم لأنهم الأجدر بها.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الظروف الإقليمية الدقيقة والتحول التي تشهدها المنطقة تدفعنا إلى التأكيد على قناعتنا الراسخة، بأن المشاركة الشعبية والوضوح في رسم معالم الطريق والالتزام بنهج الإصلاح وتجاوز الأخطاء وتصحيحها واستكمال بنية العدالة ونظام الجدارة والمحاسبة، الذي يضمن التوازن بين السلطات، هي السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح والتنمية والسير إلى الأمام.

وإن الأولوية اليوم هي الإصلاح السياسي، وخارطة الطريق لهذا الإصلاح قطعت شوطا كبيرا مع إنجاز التعديلات الدستورية وإخراجها إلى حيز الوجود القانوني، ثم استكمال إنجاز البنية التشريعية، التي تؤسس لتطوير العمل السياسي، وهي قوانين الانتخاب والأحزاب، والهيئة المستقلة للانتخابات، والمحكمة الدستورية، وغيرها من القوانين الناجمة عن التعديلات الدستورية. يضاف إلى ذلك، ما تم إنجازه من قوانين الاجتماعات العامة، ونقابة المعلمين، والتشريعات الناضمة للعمل الإعلامي، وحرية الرأي والتعبير. وموقفنا الصريح هو أن هذه البنية التشريعية ليست نهائية، وإنما هي خطوة ضرورية وكفيلة بتأمين التطور الديمقراطي، الإيجابي والنوعي، الذي يسمح بتوسيع قاعدة المشاركة والتمثيل، وإن الهدف النهائي من عملية الإصلاح السياسي هو الوصول إلى حكومات



نيابية. وحتى تتضح بنية الأحزاب ويكون لها وزن سياسي فاعل داخل البرلمان لا بد من تكريس مبدأ التشاور في تشكيل الحكومات، حتى يتشكل لدى المواطن يقين بأنه يشارك من خلال البرلمان في تشكيل الحكومات ومراقبتها ومحاسبتها.

وأؤكد هنا أننا ماضون في هذا النهج، وأن رؤيتنا للنهوض بوطننا الغالي تعتمد التدرج والمراكمة، وذلك من باب الحرص على الوصول إلى النتائج، التي تكفل التعددية البرلمانية والتنوع السياسي، وليس من باب المماطلة والتأخير. وأؤكد أيضا أمام مجلسكم الكريم أننا ملتزمون وحريصون على تكريس الركن النيابي للنظام، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار توجهات مجلس النواب، الذي يمثل تطلعات وطموحات شعبنا العزيز لدى تكليف رؤساء الحكومات، وسنحرص على تطبيق ذلك، اعتبارا من المجلس النيابي القادم، والذي سيأتي نتاجا لهذا التحول الديمقراطي الكبير.

أما حزبية الحكومات، فهي قضية بيد المواطن والناخب الأردني، وهي مرهونة بقدرة الأحزاب على التنافس الوطني الحر. ونحن نريد لكل القوى السياسية أن تتحمل مسؤولياتها، وتشارك في عملية صنع القرار، وأن تكون المعارضة معارضة وطنية وبناءة وركنا أساسيا من أركان الدولة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد تأسس الأردن على مبادئ البيعة وتقوى الله والعدالة للجميع أمام القانون، ومن هنا انطلقت الثورة العربية الكبرى، مطالبة بالوحدة والحرية، وأصبح الأردن مؤثلا لجميع الأحرار من إخواننا في القومية والعقيدة. وقد بنى أجدادنا الأردنيون في هذا الحمى وطنا للحرية والعدالة والمساواة، فالأردن لكل الأردنيين، والانتماء لا يقاس إلا بالإنجاز والعطاء للوطن، أما تنوع الجذور والتراث فهو يثري الهوية الوطنية الأردنية، التي تحترم حقوق المواطن، وتفتح له أبواب التنوع ضمن روح وطنية واحدة تعزز التسامح والوسطية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لا بد من استعراض المحاور التي وجهت بها الحكومة لترجمة هذه الرؤية الإصلاحية عمليا، ومن أجل الحرص على الاستجابة لسائر المطالب الشعبية الإصلاحية: فقد وجهت الحكومة إلى ضرورة العمل لتوفير البيئة الآمنة والمناسبة للتفاعل الديمقراطي، وضمان حرية التعبير المسؤول عن الرأي.

وأشدد على ضرورة الاستفادة من الدروس وتجاوز الأخطاء، لترسيخ أسلوب حضاري في التعامل مع أي شكل من أشكال التعبير والاحتجاج السلمي، ومنها المسيرات السلمية.



وتأكيدا على الحرص على توسيع إطار المشاركة الشعبية وترسيخ الممارسة الديمقراطية، فقد وجهت الحكومة لإجراء الانتخابات البلدية في أسرع وقت ممكن، بحيث تكون انتخابات في أعلى درجات الحياد والنزاهة لتعزيز مسيرة الإصلاح، ولتأخذ البلديات مكانتها في خدمة المجتمع المحلي، وتؤسس لتنفيذ توجهاتنا المستقبلية نحو اللامركزية.

وفيما يتعلق بمكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين، فإن الحكومة ستلتزم بتقديم كل أشكال الدعم لتعزيز عمل هيئة مكافحة الفساد والجهات الرقابية المختصة، بما يضمن حماية المال العام وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

وأشدد على أن لا أحد فوق المساءلة، ولا حصانة لمسؤول، وسنحمي قيم العدالة وتكافؤ الفرص بقوة القانون، ولن نسمح بأن يتناول أحد على المال العام أو حقوق الآخرين.

وانطلاقا من الدور الأساسي للسلطة القضائية في تحقيق العدل وسيادة القانون، ومن خلال التعديلات الدستورية الأخيرة، فقد حرصنا على تكريس استقلالية القضاء، وسوف نستمر في دعم هذه السلطة المستقلة وتوفير كل المتطلبات اللازمة لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها الجليلة.

إن المسيرة الديمقراطية التي اتخذناها نهجا لحياتنا تستدعي أن يكون لدينا إعلام وطني حر يحظى بمهنية ومصداقية عالية، في بيئة قانونية تحترم حق الإعلام في الحصول على المعلومة، وتحمي الحقوق الشخصية. وعلى ذلك، فلا بد أن يكون الإعلام منفتحا على كل الآراء، وأن يوفر منبرا للحوار الوطني الهادف والبناء.

وفيما يتصل بتوزيع مكتسبات التنمية، فقد وجهت الحكومة لتكريس العدالة في توزيع نصيب المحافظات من التنمية والمشاريع والبرامج.

كما وجهت الحكومة لإقامة صندوق تنمية المحافظات بمبلغ ١٥٠ مليون دينار، كخطوة أولى لا بد أن تتبعها خطوات أخرى، يلمس المواطن من خلالها أثارا ايجابية على نوعية حياته.

والحكومة مكلفة عند إعداد الخطط التنموية المحلية، بالتركيز على الخصائص التنموية لكل محافظة، لاستقطاب الاستثمارات النوعية، وبالتوازي مع مشاريع خدمية وتحسين مستوى البنية التحتية في سائر المجالات.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

بالتوازي مع خطوات الإصلاح السياسي المذكورة، هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التنموية والاقتصادية، التي يجب أن تقوم بها الحكومة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص لمحاربة الفقر والبطالة، وجذب الاستثمارات لإيجاد فرص العمل للشباب، وتحسين مستوى ونوعية الخدمات



المقدمة للمواطنين في مجالات التربية والتعليم العالي والرعاية الصحية، بالإضافة إلى استكمال مسيرة الإصلاح والتطوير في مجالات الزراعة والطاقة والنقل والسياحة والإصلاح الإداري والمالي. وذلك كله بالاستناد إلى الخطط والبرامج الموجودة في الأجندة الوطنية لإحداث التنمية الشاملة، التي تنعكس ايجابيا على مستوى معيشة المواطن.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الشباب هم العنصر الأكبر في المجتمع، ولا بد من تفعيل دورهم الرائد في العمل العام. وستولي الحكومة الاهتمام اللازم لدعم الهيئات الشبابية، وتوسيع مجالات المشاركة والمساهمة في إعداد البرامج والخطط، لتنمية النشاط الشبابي الحر، والمساهمة في مسيرتنا الوطنية بكل مجالاتها، وهذه أيضا دعوة للشباب الراغبين في العمل السياسي أن يكون نشاطهم من خلال الأحزاب ذات البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

سيظل انتماءنا لأمتنا العربية ركيزة رئيسية في سياستنا الخارجية، وسنستمر في تعزيز التعاون مع الدول العربية الشقيقة، والعمل مع أشقائنا العرب لتطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية.

وبهذه المناسبة، فإنني أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لدول مجلس التعاون الخليجي، على التجاوب فيما يتعلق بانضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي.

لقد كان الأردن، وسيبقى بعون الله، في طليعة المدافعين عن قضايا أمتنا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فنحن ملتزمون بدعم أشقائنا الفلسطينيين حتى يتمكنوا من استعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، ولن نقبل تحت أي ظرف من الظروف بأي تسوية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، أو على حساب أي من مصالحنا الوطنية. وسنستمر في القيام بواجبنا ودورنا التاريخي في رعاية الأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف. أما النشامى والنشميات في قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، فإنني أتوجه إليهم بتحية الاعتزاز والتقدير على ما ينهضون به من مسؤوليات كبيرة، للدفاع عن أمن الأردن العزيز واستقراره وحماية مسيرته وانجازاته.

وستعمل حكومتي، وضمن أقصى ما تستطيع لتوفير كل ما يلزم نشامى الوطن، من إعداد وتدريب وتسليح، وتوفير الحياة الكريمة التي تليق بنشامى قواتنا المسلحة، وأجهزتنا الأمنية، حتى تظل كما كانت على الدوام مثالا في الكفاءة والتميز والاعتدال.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إننا اليوم أمام تحولات إصلاحية كبيرة، وإن إرادة الإصلاح الشامل تحتاج إلى تضافر الجهود لرسم معالم الأردن الجديد. وهذا يتطلب أن يكون الجميع فريقاً واحداً، بحيث تكون الحكومة ومجلس الأمة والمعارضة البناءة والقوى الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام المهني المسؤول في خندق واحد، هو خندق الإصلاح والتقدم، وخندق الأمن الوطني بمفهومه الشامل. يقول المولى عز وجل:

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



DESIGN CENTER



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة غير العادية
لمجلس الأمة الأردني السابع عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأحد ٢٩ ربيع الأول ١٤٣٤ هجرية
الموافق ١٠ شباط ٢٠١٣ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي العربي الهاشمي الأمين،

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله، نفتتح الدورة الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، الذي نريده محطة على طريق التحول الديمقراطي والإصلاح الشامل، الذي كان نهجنا منذ اليوم الأول لتحملنا أمانة المسؤولية الدستورية. وقد عملنا، وسنواصل العمل بعزم لا يلين، لترسيخ مكانة الأمة مصدرًا للسلطات وشريكاً في صناعة القرار، منطلقين بذلك من التزامنا الدائم بمصالح شعبنا الأبي. وهذا يترجم من خلال مسؤولياتكم التاريخية كنواب وأعيان للأمة في تمثيل جميع الأردنيين والأردنيات، وفي الامتثال لمساءلة المواطنين لكم، وفي أداء أمانة الرقابة والتشريع، وفي إنجاح مرحلة التحول التاريخية، وإفراز الحكومات البرلمانية وتطوير ممارستها، وسنمضي معاً في حمل أمانة هذه المسؤوليات، بالاستناد إلى المبادئ الراسخة في إرث مؤسساتنا الوطنية، الذي تجاوز عمره التسعين عاماً، منطلقين بثقة نحو محطة التجديد والنهضة الوطنية الشاملة.

منذ أكثر من عام، تُرجمت على أرض الواقع، مجموعة من الإصلاحات التي تعزز النهج الديمقراطي، وتمكن الشعب من خلال ممثليه، من ترسيخ دوره الفاعل في صناعة القرار والرقابة والمساءلة، وتعزز دور مجلس النواب، كركن أساسي في نظام الحكم النيابي الملكي الوراثي، المستند للدستور. وقد أنجز الأردن التعديلات الدستورية، التي رسخت مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات، ومنعت تفول إحداها على الأخرى، وعززت استقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان، ومبادئ العدالة والمساواة، ورسخت مكانة مجلس النواب في الرقابة والتشريع، واستحدثت مجموعة من المؤسسات الدستورية والرقابية، التي تعزز ديمقراطيتنا، ومن أبرزها: إنشاء المحكمة الدستورية، التي تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتحديث حزمة من التشريعات السياسية، والتي شملت قوانين الأحزاب والانتخاب، والاجتماعات العامة، لزيادة المشاركة السياسية والارتقاء بنوعيتها، وتجذير الممارسة الحزبية وحرية التعبير، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، كجهة مستقلة تضمن نزاهة وشفافية الانتخابات، وقد حققت نجاحاً غير مسبوق، في الإشراف على الانتخابات النيابية الأخيرة، التي أفرزت مجلسكم الكريم، بشهادة المراقبين محلياً ودولياً.

وفي الوقت الذي نمر به في مرحلة انتقالية حاسمة، تستدعي تطوير نهج عمل الحكومات والمجالس النيابية، لا بد من التأكيد على جملة من المبادئ والأولويات الوطنية، التي وصلنا إليها من خلال



متابعة أداء الحكومات السابقة، والتواصل مع أركان الدولة وسائر فئات المجتمع، لتكون مرجعية لمجلس الأمة والحكومة البرلمانية القادمة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

بعد أن أجرينا الانتخابات النيابية بنزاهة وشفافية، ووفق أفضل الممارسات العالمية، فإننا ندعو لنهج عمل جديد، وسنبداً من نهج التشاور مع مجلس النواب والكتل النيابية فور تشكيلها، في تشكيل الحكومات من أجل الوصول إلى توافق يقود إلى تكليف رئيس للوزراء، ويبادر هو بدوره للتشاور مع الكتل النيابية، ومع القوى السياسية الأخرى حول فريقه الوزاري، ثم يتقدم للحصول على الثقة من مجلس النواب، على البيان الوزاري الناجم عن عملية التشاور، وعلى أساس برامجي لمدة أربع سنوات. وستكون عملية المشاورات وتشكيل الحكومات سريعة وسهلة، إذا توفر ائتلاف كتل يحظى بالأغلبية، ولكنها ستأخذ وقتاً وجهداً أكثر، في حال عدم بروز ائتلاف أغلبية، وهذا من أساسيات الديمقراطية البرلمانية. وأؤكد هنا، أن تطور آلية التشاور يعتمد على تقدم العمل الحزبي والبرلماني، الذي يؤدي إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية، يتمتع بالأغلبية وتنبثق عنه الحكومة، ويقابله ائتلاف برلماني معارض يمارس الدور الرقابي، كحكومة ظل.

إن هذا الدور يرتب عليكم مسؤولية كبيرة في أن يكون مجلس الأمة حاضنة للحوار الوطني، بحيث يتواصل مع المجتمعات المحلية والقوى السياسية بنقاشات موسعة، تضمن إيصال آراء الجميع وتضمينها في عملية صناعة القرار، ليستقر في يقين كل مواطن بأن مشاركته السياسية منتجة. إن دور مجلس النواب في الحكومات البرلمانية، يتطلب منه الإسراع في تطوير نظامه الداخلي، لمأسسة عمل الكتل النيابية، ودعم فعالية المجلس، كما ينبغي للمجلس تطوير مدونة سلوك ملزمة، يتعهد النواب من خلالها بممارسات نيابية إيجابية، تعزز دورهم التشريعي والرقابي، وتجعل أساس علاقتهم بالحكومة التنافس على خدمة الصالح العام، وليس المكاسب الشخصية المحدودة، ونبذ الوساطة والمحسوبية.

لقد أجريت الانتخابات على أساس قانون انتخاب جديد لم يكن مثالياً، ولكنه حظي بالتوافق الوطني المتاح. وعليه، ندعو لمراجعة هذا القانون بناء على تقييم تجربتكم، ومراجعة نظام الانتخاب، بحيث يحظى بالتوافق، ويعزز عدالة التمثيل، ويمكن الأحزاب من التنافس بعدالة، ويرسخ تجربة الحكومات البرلمانية، ويحمي مبدأ التعددية، ويتطور بالتوازي مع تطور الحياة الحزبية.

كما نريد الوصول إلى استقرار نيابي وحكومي، يتيح العمل في مناخ إيجابي لأربع سنوات كاملة، طالما ظلت الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب، وطالما حافظ المجلس على ثقة الشعب.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إننا ندعو لنهج عمل حكومي جديد يقوم على بناء الاستراتيجيات والخطط التنفيذية، بالتشاور مع القواعد صعوداً إلى الأعلى. وعلى الحكومة أن تتوخى الشفافية والانفتاح، وتوفير المعلومة في عرض موازاناتها ومشاريعها ومراحل التنفيذ والإنجاز على المواطنين وممثليهم، ويتم الحكم على أداء الحكومة ومساءلتها على أساسها. وهذا يستدعي ترسيخ القناعة لدى الحكومة وأجهزتها، بأن تطوير القطاع العام عبر العمل الميداني، والتواصل المباشر والوقوف على حاجات المواطنين، هي مسؤوليتهم الأولى. وبخلاف ذلك، فإن مجلس النواب سيكون عرضة للمساءلة من المواطنين، للمطالبة بحجب الثقة عن الحكومة أو أحد الوزراء.

وهذا يتطلب الارتقاء المستمر في كفاءة ونوعية الخدمات الحكومية، وضمان وصولها إلى جميع المواطنين، ويستدعي الالتزام بمؤسسية العمل في أجهزة الحكومة، لضمان أعلى درجات الكفاءة والشفافية في اختيار الأمانة والمدراء العاميين، لضمان نجاح الخطط الحكومية. وهذا يعني أن تبادر الحكومة لإطلاق ثورة بيضاء، تنهض بالأداء ضمن خطة معلنة، وأهداف محددة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد تميز النهج الاقتصادي الاجتماعي للدولة الأردنية، على مدار تسعين عاماً، بالمرونة والتطور المستمر، معتمداً على الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ولهذا ينبغي أن يكون القطاع العام المحفز والمنظم والمراقب، الذي يحمي المواطن والمستهلك، ويكفل تقديم الخدمات الأساسية النوعية، ويحفز بيئة الأعمال. ويكون القطاع الخاص المبادر الرئيس في الاستثمار وإيجاد فرص العمل، وتكون مؤسسات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية حاضنة للريادة، والعمل التطوعي. وبهذا المزيج القائم على عمل تكاملي، ومسؤوليات متبادلة ومتوازنة بين القطاعات الثلاثة، نتجاوز تحدياتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ونؤكد هنا، أهمية عمل الحكومات على تنمية المحافظات، بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لتحفيز طاقات المجتمعات المحلية، من خلال استكمال مشروع اللامركزية، الذي يكمل مسيرتنا الديمقراطية ويطورها، ويرتقي بالآليات اتخاذ القرار، ويضمن أعلى درجات المشاركة الشعبية في صناعة القرارات المحلية، ويقود إلى توزيع أكثر عدالة لمكتسبات التنمية، وسيقوم صندوق تنمية المحافظات بدور مساند في تنفيذ هذه التوجهات.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

هناك ضرورة لإجراء التعديلات اللازمة على التشريعات التي تأثرت بالتعديلات الدستورية، لضمان توافقها مع الدستور. كما أشير هنا إلى مجموعة من التشريعات، التي تحتاج منكم إلى التعاون في إنجازها، بشكل يستجيب إلى طموحات المواطنين، وأهمها: مشاريع قوانين الكسب غير المشروع، والتقاعد المدني، وضريبة الدخل، وقانون المالكين والمستأجرين، بما يحقق العدالة بين الطرفين، وحماية المستهلك، والاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل والضمان الاجتماعي.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الأردن قادر، بإذن الله، على مواجهة أي تحديات خارجية، وهذا يتطلب الالتزام الدائم بدعم قواتنا المسلحة، وجميع أجهزتنا الأمنية، وتمتين جبهتنا الداخلية، فهي مصدر قوتنا. وبالتوازي مع ذلك، فإن علينا أن نحرص على ترسيخ دورنا الإقليمي والعالمي الفاعل، والقائم على سياسة خارجية مبنية على دعم أشقائنا الفلسطينيين، لاستعادة حقوقهم التاريخية والشرعية، وإقامة دولتهم المنشودة على التراب الوطني الفلسطيني، ودعم العمل العربي المشترك، والدفاع عن الصورة الحقيقية لديننا الإسلامي الحنيف، دين الاعتدال والوسطية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن ما عرضناه من رؤى وخارطة عمل، هي متطلبات التحول الديمقراطي، وهي قواعد لنهج إصلاحية، تتكامل فيه أدوار المجلس النيابي والحكومات البرلمانية، والمواطنين، تحت مظلة الدستور الجامع، يساندها القضاء العادل، والذي نجدد الالتزام بدعمه وتوفير جميع متطلبات صون استقلاله، ويكملها أيضاً الإعلام المهني المسؤول، المتوازن في كشف الحقيقة والدفاع عن حرية التعبير، واحترام حقوق الأفراد، عاقدين العزم على الاستمرار في الإصلاح والتحديث. وأسأل المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير الوطن والمواطن، على طريق البناء والديموقراطية والنهضة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الأردني السابع عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأحد ٢٩ ذو الحجة ١٤٣٤ هجرية
الموافق ٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي العربي الهاشمي الأمين،

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فباسم الله وعلى بركة الله، نفتتح هذه الدورة لمجلس الأمة السابع عشر، تجسيدا للمسيرة الديمقراطية التي نريدها نهجا وطنيا ثابتا لتحقيق الإصلاح والتقدم، وتعميق المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وتكريس الركن النيابي في نظامنا السياسي المرتكز إلى الدستور.

إن هذه المناسبة الوطنية توفر منبرا للوقوف على أبرز المنجزات التي حققتها الأردنيون، ونبدأ بالتأكيد على أهمية الحفاظ على تحصين جبهتنا الداخلية، وعلى أن الأردن مستمر في سعيه لتطوير نموذج إصلاحي على مستوى الإقليم نابع من الداخل، ويرتكز على خارطة طريق واضحة، عبر إنجاز محطات إصلاحية محددة، أبرز ما أنجز منها: تعديل وتطوير التشريعات السياسية، وإرساء قواعد ديمقراطية للعمل السياسي على مستوى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والأحزاب، وترسيخ ممارسات المواطنة الفاعلة.

لقد عززت العملية الإصلاحية، المستندة إلى تعديلات دستورية جوهرية، منظومة الحريات، ورسخت الفصل والتوازن بين السلطات، كما أوجدت مؤسسات ديمقراطية أساسية لاستكمال التحول الديمقراطي والانتخابات النيابية الأخيرة، وإطلاق خطوات أساسية نحو الحكومات البرلمانية على أساس المشاورات النيابية، والتي نسعى للوصول بها إلى حالة متقدمة عبر الدورات البرلمانية القادمة، بحيث تشكل الأغلبية النيابية المستندة إلى أحزاب برامجية الحكومات، ويوازيها أقلية نيابية مستندة إلى أحزاب برامجية أيضا، وتعمل بمفهوم حكومة الظل في مجلس النواب. ويوازي هذا التقدم في أسس العمل الحزبي والنيابي والحكومي تطور تدريجي في دور الملكية ومسؤولياتها الدستورية، وعلى رأسها ضمان التعددية والديمقراطية، وحماية التوازن بين السلطات والدفاع عن أمننا الوطني.

إن إجراء الانتخابات النيابية والبلدية في عام واحد، رغم التحديات الإقليمية، يؤكد ثقة الدولة بمؤسساتها، مع ضرورة استخلاص الدروس للتطوير مع كل دورة انتخابية قادمة. وهذا يتطلب على المستوى الوطني تحديدا، تطوير قانون الأحزاب وقانون الانتخاب، تمهيدا لإجراء الانتخابات التشريعية القادمة لمجلس النواب الثامن عشر على أساسها وفي موعدها. كما يتطلب على مستوى الحكم المحلي، تطوير قانون البلديات، واستكمال مشروع اللامركزية، وإقرار التشريعات اللازمة قبل الانتخابات البلدية القادمة.



ومن الضروري أيضا، مأسسة العمل الحزبي وتطوير أداء وآليات العمل النيابي، وبخاصة عمل الكتل النيابية، تعميقا لنهج الحكومات البرلمانية.

إن مجلسكم هو حاضنة الديمقراطية والحوار الوطني، ويجب أن يكون مثالا في ممارسة الثقافة الديمقراطية والحوار واحترام الرأي الآخر. ويأتي إنجاز النظام الداخلي لمجلس النواب، ومدونة السلوك النيابي مساهمة في تحقيق ذلك، وهذا ما أكدنا عليه في خطاب العرش الأخير. ومن الضروري الالتزام بهما ممارسة فعلية، حتى يكونا رادعا لأية ممارسات فردية تتعارض مع أساسيات العمل الديمقراطي ومسؤولية تمثيل الشعب، وهذا يحافظ على مكانة وهيبة مجلس النواب، ويرسخ الثقة في مؤسسات الدولة، وكل ذلك سيضمن استقرار العمل النيابي والحكومي بحيث يكمل المجلس النيابي مدته طالما تمتع بثقة الشعب، وتستمر الحكومة في مسؤولياتها طالما تمتعت بثقة مجلس النواب.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الاستمرار في تطوير أداء الجهاز الحكومي، ليكون على أعلى درجات الاحتراف والكفاءة، من أهم متطلبات نجاح الحكومات البرلمانية، فعلى الحكومة الإسراع في تطوير الموارد البشرية للقطاع العام، وإعداد القيادات المتميزة، وتكريس ثقافة التميز، واستكمال هيكله مؤسسات القطاع العام، وشبكة خدمات الحكومة الإلكترونية، والارتقاء بنوعية الخدمات العامة الأساسية، كالتعليم والصحة والنقل العام، بحيث يلمس المواطن نتائج الثورة البيضاء التي وجهنا لإطلاقها للنهوض بالقطاع العام والجهاز الحكومي.

ولابد أيضا من مواصلة دعم المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب، لاستكمال بناء قدرات هذه المؤسسات، وفق أفضل الممارسات العالمية لتصبح مراكز تميز على مستوى المنطقة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

هناك تشريعات لا بد من تعديلها وتطويرها لتنسجم مع الدستور، وضمن الفترة الزمنية التي حددتها التعديلات الدستورية، لتفادي أي تضارب تشريعي، وهذا يستدعي أقصى درجات التعاون والعمل بروح المسؤولية الوطنية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن أبرزها: قانون محكمة أمن الدولة، وقانون استقلال القضاء، إضافة إلى تشريعات ضرورية للمرحلة الحالية من التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونؤكد هنا أهمية التعاون لإنجاز هذه القوانين المحورية التي سيتم بحثها في هذه الدورة.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد أوشكت اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة، على إنهاء عملها الذي ارتكز على حوارات وطنية للتوافق على آليات محاربة الفساد، ودعم منظومة النزاهة القائمة. وأعدت اللجنة ميثاقا وطنيا للنزاهة وخطة لترجمته إلى واقع ملموس، لمحاربة الفساد والواسطة والمحسوبية، وتجذير النزاهة، بانتظار عقد المؤتمر الوطني النهائي، لعرض ومناقشة مخرجات اللجنة لضمان أعلى درجات التوافق حولها، تمهيدا لاعتماد هذه المخرجات وتنفيذها، بما يضمن أن يلمس المواطن نتائج عمل هذه اللجنة على أرض الواقع.

وضمن حرصنا على العدالة والنزاهة وسيادة القانون، فإننا نؤكد ضرورة تطبيق القانون بحزم وعدالة على الجميع، وعلى جميع مكونات الدولة الالتزام الكامل بإنفاذ القانون دون تهاون ولا محاباة. وعلى ذلك، فإننا نوجه الحكومة ومجلس الأمة لتوفير كل المتطلبات التي تحتاجها السلطة القضائية لتطوير أدائها وتأهيل كوادرها، ضمن خطة زمنية محددة حتى يظل الجهاز القضائي مثالا في الكفاءة والنزاهة، وتحقيق العدالة بين الناس، ويكون القضاء ركيزة للديمقراطية. وعند الحديث عن الحريات العامة وحق الإنسان في التعبير، فإننا نؤمن بتعزيزها قولاً وعملاً، على أن يرافق ذلك الشعور بالمسؤولية والموضوعية واحترام الرأي الآخر. وهنا نؤكد على مسؤولية وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، وأهمية التزامها بالمهنية والحيادية، بعيداً عن ترويح الإشاعات والتشهير، والعمل من أجل أولويات المواطن وقضاياها، وبما يثري التعددية الفكرية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن الإصلاح السياسي متلازم مع الإصلاح الاقتصادي، وهما عماد الديمقراطية والازدهار، ومن الضروري التأكيد على مبادئ النهج الاقتصادي الاجتماعي للدولة الأردنية، التي أوضحت بعضها في خطاب العرش السابق، والتأكيد على جهود الإصلاح الاقتصادي الضرورية لترجمتها، والتي تستوجب التعاون الكامل بين الحكومة ومجلس النواب، والارتقاء إلى مستوى المسؤولية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية، والتي تؤثر على أوضاعنا الاقتصادية، لتجاوز التحديات المالية التي نواجهها.

إن القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني شركاء حقيقيون ومتكاملون في وضع البرامج والسياسات الاقتصادية وتنفيذها. وعليه، فإننا نتطلع لمخرجات عمل لجنة تقييم التخصصية للاستفادة من توصياتها وتضمينها كمدخلات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.



وعلى الحكومة التوجه نحو نهج اللامركزية، وتعميق نهج إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية، بالاعتماد على العمل الميداني والتشاور مع القواعد صعوداً إلى الأعلى، وإعلان الخطط للمواطنين بشفافية، ليتم تقييم الأداء على أساسها. وفي ضوء هذه المبادئ، فإن اتخاذ القرارات، وبلورة السياسات الاقتصادية والتخطيط التنموي، يجب أن تبنى على ما يلي:

تحفيز الاقتصاد الوطني، وتحسين التنافسية، والبيئة الجاذبة للاستثمارات لإيجاد فرص العمل للأردنيين.

زيادة نسب النمو والاستمرار في معالجة تحديات الفقر والبطالة، واستمرار تطبيق إستراتيجية التشغيل الوطني.

ضرورة تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، من خلال تعزيز جهود حماية المستهلك وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى توجيه الدعم لمستحقيه، ودعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الحكومة الإسراع في تنويع مصادر الطاقة، بالاعتماد على المصادر البديلة والمتجددة، والإسراع في تنفيذ المشاريع الكبرى في قطاعات المياه والنقل والطاقة، لتحسين أمننا الوطني الاقتصادي. وعلى الحكومة أيضاً، الالتزام بتنفيذ خطة العمل الشاملة لتنمية المحافظات خلال الثلاث سنوات القادمة، وتقديم الدعم اللازم للبلديات لتمكينها من القيام بمسؤوليتها بكفاءة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن مجلس النواب والمجالس البلدية مساءلون أمام الناخبين والمواطنين عن أدائهم، فالمساءلة والأمانة متلازمتان وعليهم القيام بمسؤولياتهم على أساس تحقيق المصلحة العامة، بشفافية وبعيدا عن الوساطة والمحسوبية.

إن السياسات والقرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية بالتعاون مع السلطة التشريعية، ستحدد قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات المتنامية، وإن التأخير في ترتيب الأولويات والتردد في اتخاذ القرارات اللازمة، سيعطل مصالح المواطن والمستثمر، ويحد من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية. ولذلك، على الجميع أن يوازن بين تحقيق العدالة والمصلحة العامة من جهة، وضمان مصلحة أجيال المستقبل من جهة أخرى، وذلك باتخاذ القرارات على أسس علمية ومدروسة، بعيداً عن الشعبية الزائفة أو السعي لتحقيق مكاسب شخصية، وبما يحقق الاعتماد على الذات في موازنات الدولة والاستدامة المالية والبيئية، ومواجهة الأعباء المستقبلية في ظل النمو السكاني.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

منذ بداية الأزمة في سوريا الشقيقة، التزم الأردن بموقفه القومي والإنساني، وتأييد الحل السياسي الشامل الذي يطلق عملية انتقالية تمثل جميع السوريين، ويكفل وحدة سوريا شعباً وأرضاً، ويحمي أمن المنطقة.

ويحتضن الأردن اليوم حوالي ٦٠٠ ألف لاجئ سوري، ما يشكل استنزافاً لمواردنا المحدودة أصلاً وضغطاً هائلاً على بنيتنا التحتية، وإذا لم يسارع المجتمع الدولي لمساعدتنا في تحمل أعباء الأزمة السورية، فإنني أكرر وأؤكد بأن الأردن قادر على اتخاذ الإجراءات التي تحمي مصالح شعبنا وبلدنا. وهنا نؤكد التزام جميع أركان الدولة بدعم قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، النشامى الذين يبذلون أرواحهم ويعملون ليلاً ونهاراً، دفاعاً عن أمن الأردن ومنجزاته، حتى تظل مثالا في التميز والكفاءة والاعتدال.

تتصدر القضية الفلسطينية أولويات سياستنا الخارجية، ونحن نرى أن عملية السلام وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، هو مصلحة وطنية أردنية عليا. وعليه، فالأردن ملتزم بدعم أشقائنا الفلسطينيين في المفاوضات الحالية، لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي والمرتبطة بمصالح أردنية عليا، وذلك وفق جدول زمني واضح، وبالاستناد إلى الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة، خاصة مبادرة السلام العربية. وسيستمر الأردن بواجبه الديني والتاريخي في الحفاظ على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والتصدي لأي محاولة إسرائيلية لتغيير هوية القدس.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

التحديات كثيرة وصعبة، ولكن همة وعزيمة الأردنيين والأردنيات أكبر وأقوى، ونحن على ثقة بأن المستقبل سيكون أفضل، وسنتجاوز كل التحديات ونصنع الكثير من القليل، وتضحيات الأردنيين هي دافع لجميع المؤسسات للعمل بعزيمة قوية. إن مسؤوليتكم تجاه أجيال الحاضر والمستقبل هي أمانة في أعناقكم اقتداء بقوله تعالى «والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



DESIGN CENTER



خِطَابُ الْعَرْشِ السَّامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الأردني السابع عشر

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الأحد ٩ محرم ١٤٣٦ هجرية
الموافق ٢ تشرين الثاني ٢٠١٤ ميلادية



DESIGN
CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي العربي الهاشمي الأمين.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فباسم الله وعلى بركة الله، نفتتح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، لتكون محطة جديدة في مسيرتنا نحو تعميق الديمقراطية، خاصة ركنها النيابي، واستمرار الإصلاح وخدمة الوطن والمواطن.

وفي هذا اليوم، أتوجه بتحية الفخر والإعزاز إلى جميع الأردنيين، الذين أثبتوا على مرّ السنين قدرتهم على الصمود في مواجهة التحديات التي فرضتها التحولات التاريخية في المنطقة، مستندين إلى وحدتهم الوطنية وإجماعهم على حماية هذا الوطن، الذي قدم الكثير من أجل قضايا أمته العربية والإسلامية.

وبالرغم من كل التحديات، فإن الأردن لم يسمح ولن يسمح أن تكون الصعوبات والاضطرابات الإقليمية حجة أو ذريعة للتردد في مواصلة مسيرته الإصلاحية الشاملة. فنحن لا نرى الإصلاح ردة فعل لواقع صعب، بل هو خيار وطني نابع من الداخل، يعزز الوحدة الوطنية والتعددية والاعتدال، ويوسّع المشاركة، ويعمّق الديمقراطية، ويرسّخ نهج الحكومات البرلمانية.

فعلى صعيد تفعيل مشاركة المواطن في عملية صنع القرار، قمنا بتدشين تجربتنا في الحكومات البرلمانية، من خلال تبني نهج التشاور مع كتل وأعضاء مجلس النواب للتوافق على اختيار رئيس الوزراء، وتمكين المواطن من المساهمة في إعداد تصور مستقبلي لاقتصادنا للسنوات العشر القادمة، بما يحقق الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لأبناء وبنات الأردن العزيز.

أما فيما يتعلق بالجهود المستمرة للحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة، فقد تم إقرار الإستراتيجية الوطنية للتشغيل لتوفير فرص العمل للشباب، وتم إنشاء صندوق تنمية المحافظات، الذي يحتاج إلى زيادة المخصصات حتى يوسع أعماله في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية. كما تم تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي التي تحمي فئة ذوي الدخل المحدود من خلال توجيه الدعم إلى مستحقيه.

وفي الجانب الاقتصادي، تم إنجاز عدد من المشاريع الحيوية الكبرى، ومن أبرزها: جرّ مياه الديسي، وتطوير مطار الملكة علياء الدولي، وتطوير ميناء الحاويات، بالإضافة إلى المشاريع التي يجري تنفيذها كموانئ البضائع العامة والنفط والغاز المُسال، ومشاريع الطاقة، وخاصة المتجددة والبديلة، والعمل



على تطوير قطاع السكك الحديدية، وقطاع النقل العام بما يحدث نقلة نوعية فيه، وغيرها. ومن أبرز الإنجازات أيضاً الخطوات التي قمنا بها لترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، ومكافحة جميع أشكال الفساد، وتعزيز ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها. فقد وضعت اللجنة الملكية لتعزيز النزاهة الوطنية ميثاقاً وطنياً لإرساء قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والمساءلة. ولضمان ترجمة مخرجات هذه اللجنة على أرض الواقع، قمنا بتكليف لجنة ملكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز، كما قدّمت لجنة تقييم التخاصية تقريرها للإستفادة منه في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية وتنفيذ مخرجات هذه اللجان، وهذا يرسخ أفضل الممارسات في إدارة الثروات الوطنية.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن المرحلة المقبلة تتطلب جهداً تشاركياً ومخلصاً للبناء على ما تم إنجازه، وفق أولويات وطنية واضحة ومسارات متوازنة.

ففي مجال الإصلاح السياسي، بدأت الحكومة في وضع تصور تفصيلي ومتدرج لتفعيل دور وزارة الدفاع للنهوض بالمهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية واللوجستية للدفاع الوطني، وهذا يتضمن تفعيل دور المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. وقد أقر مجلسكم الكريم مؤخراً التعديل الدستوري الذي يُمكن الهيئة المستقلة للانتخاب من إدارة الانتخابات البلدية وأي انتخابات عامة أخرى، فضلاً عن الانتخابات النيابية، وهذا يستدعي عدداً من التعديلات التشريعية لتتوافق مع الدستور.

كما يتطلب مسار الإصلاح السياسي أيضاً ترسيخ نهج الحكم المحلي عبر إنجاز قانون البلديات واللامركزية أولاً، ومن ثم الانتقال إلى قانون الانتخاب، إضافة إلى استمرار تطوير آليات عمل مجلس النواب، ومن ضمنها: النظام الداخلي، وإقرار مدونة السلوك، وتكريس عمل الكتل النيابية على أساس برامجي وحزبي، وذلك كله بالتوازي مع تنفيذ مخرجات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، فلا إصلاح بدون احترام الحقوق وصون الحريات.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

أما في مجال الإصلاح الإداري، فلا بد من وضع آليات قابلة للتطبيق. فلا فائدة من وجود برامج لإصلاح القطاع العام، بما فيها مشروع الحكومة الإلكترونية، ما لم يلمس المواطن تحسناً نوعياً في الخدمات المقدمة إليه. وهنا تؤكد على ضرورة التزام جميع مؤسسات الدولة بتعزيز ثقافة التميز والشفافية والمساءلة وتطبيق الميثاق الوطني للنزاهة ووضع التنظيم المؤسسي لتعزيز منظومة النزاهة، وفق التوصيات التي ستقدمها اللجنة الملكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز.



وفي الإصلاح الاقتصادي، يجب الإسراع في إقرار التشريعات الاقتصادية، وخصوصا المتعلقة بالطاقة، والاستثمار، وإنجاز قانون ضريبة الدخل، بما يعكس أعلى درجات الشعور بالمسؤولية، بشكل يطور بيئة الأعمال، ويرتكز على مخرجات التصور المستقبلي للاقتصاد الوطني. وفي مجال الخدمات التعليمية والصحية، فلا بد من إحداث نقلة نوعية وإصلاح جذري في هذه القطاعات يرتكز على حوار وطني تشارك فيه جميع المؤسسات الوطنية المعنية، للحفاظ على مكانة الأردن الريادية في هذه المجالات الحيوية المهمة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد دأب الأردن على تحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية تجاه القضايا التي تهدد الأمن الإقليمي والدولي، وسيستمر في توظيف مكانته وكونه عضواً في مجلس الأمن الدولي لخدمة قضايا أمته العربية والإسلامية.

فالقضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى، وهي مصلحة وطنية عليا، والقدس التي روت دماء شهدائنا ترابها هي أمانة في عمق ضميرنا، وسيستمر الأردن بالتصدي بشتى الوسائل للممارسات والسياسات الإسرائيلية الأحادية في القدس الشريف، والحفاظ على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، حتى يعود السلام إلى أرض السلام.

وسنواصل حشد الجهود الدولية لإعمار غزة بعد العدوان الغاشم الذي أودى بأرواح الآلاف من أشقائنا الفلسطينيين ودمر ممتلكاتهم.

وحتى لا يتكرر مثل هذا العدوان فلا بد من العودة إلى إطلاق مفاوضات قضايا الوضع النهائي، والوصول إلى السلام الدائم على أساس حل الدولتين، وفقا للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية، بما يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

أما فيما يتعلق بالأزمة السورية، فإننا نجدد التأكيد على أن الحل الوحيد هو الحل السياسي الشامل، بمشاركة جميع مكونات الشعب السوري، والذي يضمن وحدة سوريا واستقرارها. وفي غياب مثل هذا الحل، سيتكرس الصراع الطائفي على مستوى الإقليم، كما سيؤدي عدم إيجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية إلى تغذية التطرف والإرهاب.

لقد نهض الأردن بدوره القومي والإنساني تجاه الأشقاء من اللاجئين السوريين، ومع تقديرنا الصادق والكبير للدعم الذي تلقيناه من أشقائنا وأصدقائنا، فحجم الدعم الدولي لم يرتق إلى مستوى الأزمات وتبعات استضافة اللاجئين، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في تقديم المساعدات للاجئين، وللأردن، وللمجتمعات المحلية المستضيفة.



حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد عانت هذه المنطقة من بعض التنظيمات التي تتبنى الفكر التكفيري والتطرف، وتقتل المسلمين والأبرياء من النساء والأطفال باسم الإسلام، والإسلام منهم بريء. فالإسلام هو دين السلام والتسامح والاعتدال وقبول الآخر واحترام حق الإنسان في الحياة والعيش بأمن وكرامة، بغض النظر عن لونه أو جنسه أو دينه أو معتقده. وهذه التنظيمات تشن حربها على الإسلام والمسلمين قبل غيرهم.

إن من واجبنا الديني والإنساني أن نتصدى بكل حزم وقوة لكل من يحاول إشعال الحروب الطائفية أو المذهبية وتشويه صورة الإسلام والمسلمين، ولذلك، فالحرب على هذه التنظيمات الإرهابية وعلى هذا الفكر المتطرف هي حربنا، فتحن مستهدفون، ولا بد لنا من الدفاع عن أنفسنا وعن الإسلام وقيم التسامح والاعتدال ومحاربة التطرف والإرهاب، وإن كل من يؤيد هذا الفكر التكفيري المتطرف أو يحاول تبريره هو عدو للإسلام وعدو للوطن وكل القيم الإنسانية النبيلة. وبالمقابل، فإن على المجتمع الدولي التصدي للتطرف في المذاهب والأديان الأخرى.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

إن مصدر منعة الأردن هو جبهتنا الداخلية القوية وممارسات المواطنة الفاعلة. وعليه، فإننا نؤكد هنا أن الحوار واحترام القانون هو السبيل الوحيد للوصول إلى أعلى درجات التوافق الوطني تجاه قضايانا الوطنية.

كما أن المناخ المتقدم من الحريات والمشاركة السياسية والمجتمعية التي يمتاز بها الأردن رغم وجوده في إقليم ملتهب، هي حصيلة مكتسبات الأمن والاستقرار الذي ضحى في سبيله رفاق السلاح في قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية. فلهم منّا تحية الفخر والإعزاز والتقدير. وهنا أقول للنشامى في الجيش العربي: إن الشعار الذي على جباهكم مكتوبٌ عليه «الجيش العربي»، وهذا الاسم لم يكن صدفه أو مجرد شعار، وإنما هو تأكيد على التزام هذا الجيش بالدفاع عن قضايا الأمة العربية، وترابها وأمنها من أي خطر يهددها. فأمن الأردن جزء من أمن أشقائه العرب، وسيظل هذا الجيش العربي المصطفوي، ورفاقه في الأجهزة الأمنية كما كان على الدوام مستعداً للتصدي لكل ما يمكن أن يهدد أمننا الوطني، أو أمن أشقائنا في الجوار. فالأمن العربي كل لا يتجزأ.

وحتى يبقى جيشنا وأجهزتنا الأمنية على أعلى درجات الكفاءة والإقتدار، فإننا نؤكد على ضرورة التزام كل مؤسسات الدولة بدعم قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية الذين يسهرون على حماية أمن الأردن والأردنيين.



وسيبقى الأردن كما كان على الدوام نموذجا في العيش المشترك والتراحم والتكافل بين جميع أبنائه وبناته مسلمين ومسيحيين، وملاذا لمن يطلب العون من أشقائنا، ومدافعا عن الحق، ولا يتردد في مواجهة التطرف والتعصب والإرهاب الأعمى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

DESIGN
CENTER



DESIGN CENTER



خُطْبُ الْعَرْشِ السَّابِغِ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُعَظَّمِ

الجزء الثالث
الكشافات

١٤٢٠ - ١٤٣٦ هجرية

١٩٩٩ - ٢٠١٤ ميلادية



DESIGN CENTER





الأسرة الهاشمية

- ١١،١٠،٩،٣،١ : جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
٥٤،١٣ : جلالة الملك الحسين بن طلال
٥ : سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني (ولي العهد)

DESIGN
CENTER



الاماكن

٦٠	أ	اربد
١٤	:	الامارات العربية المتحدة
٩٧، ٢٢، ١٤	د	الديسة
٤٦	خ	الخليج العربي
٤٦	س	السعودية
١٧	:	السودان
٩٩، ٩٣، ٢٤، ١٧	:	سوريا
١٧، ٢٤، ٣٠، ٣٤، ٤١، ٤٧	ع	العراق
٧٦، ٦٠، ٢٣	:	العقبة
١٧، ٢٤، ٣٠، ٣٤، ٤١، ٤٧	ف	فلسطين
٩٩، ٩٣، ٧٨، ٧١، ٢٤	ق	القدس
٢٤، ١٧	ل	لبنان
١٤	:	ليبيا
٩٧	م	مطار الملكة علياء
٦٠	:	معان
٦٠	:	المفرق
٩٧	:	ميناء الحاويات



مؤسسات، لجان، قوانين

٥٢	د	ديوان المظالم
٦٢	ش	الشركة الوطنية للتشغيل
٥٩	ص	صندوق المعونة الوطنية
٩٧، ٧٧		صندوق تنمية المحافظات
٤٠	ل	لجنة الاجندة الوطنية
٢٢		اللجنة الملكية لتطوير القضاء
٩٨، ٩١		اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة
٩٨، ٩١		لجنة تقييم التخاصية
٤٠		لجنة دراسة تقسيم الاقاليم
٩٩	م	مجلس الامن الدولي
٧٨		مجلس التعاون الخليجي
٩٠، ٨٣، ٧٥		المحكمة الدستورية
٩٠		محكمة امن الدولة
٢٣		مدينة الحسين للرعاية الاجتماعية (بيادر الخير)
٩٨، ٩٠، ٨٣، ٧٥	هـ	الهيئة المستقلة للانتخاب
٧٧، ٢٣		هيئة (لجنة) مكافحة الفساد
٩٨	و	وزارة الدفاع
٥٩		وزارة العمل



مصطلحات ومفاهيم

أ	
٦٠ ، ٥٣	: عام لمشاريع الاسكان ٢٠٠٨
٤٠	: الاجندة الوطنية
٩٢	: اجيال المستقبل
٥٤	: اختطاف الدين
١٧	: الأردن النموذج
٤٥ ، ٣٣ ، ٢٩ ، ٢٧	: الأردن اولاً
١٠٠ ، ٩٩ ، ٣٩	: الارهاب
٩٧	: الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
٢٣	: استغلال المنصب
٧٥	: الاصلاح السياسي
١٣	: الاصول والمنابت
١٠٠ ، ٩٧	: الاعتدال
٩٩	: الأمن الاقليمي
٦١	: الأمن الغذائي الوطني
٦١	: الأمن المائي
٣٦	: أهل العزم
ب	
٦٠	: بيت الامة
٥٤	: بيت الديمقراطية
٤٦	: البيروقراطية
ت	
٨٣	: التحول الديمقراطي
٤٦	: التخاصية
٥٢	: ترشيد الانفاق
١٥	: الترهل



٢٢، ٢٧، ٤٥، ٥٤ يتكرر كثيراً	:	التسامح
١٥	:	التسيب
٧٦	:	التشاور في تشكيل الحكومات
٢٢	:	التشاؤم والسوداوية
٢٣، ٢٧، ٢٨، ٧٦، ٨٩ يتكرر كثيراً	:	التعددية
٧٥	:	التعديلات الدستورية
٤٠	:	تقسيم المملكة الى اقاليم
٢٣، ٢٨، ٤٥، ٤٨، ٥٢ يتكرر كثيراً	:	تكاؤ الفرص
٦٨	:	التممية السياسية
٢٨، ٣٣	:	التممية الشاملة
٤٥	:	التوافق الوطني
٩٨	:	ثقافة التميز
٢٨، ٥٢، ٦٢، ٧١	:	الثقافة الديمقراطية
٤٥، ٥٢	:	الثوابت الوطنية
١٦، ٢٤، ٤٧، ٥٩، ٧٦	:	الثورة العربية الكبرى
٦٠	:	الجدارة في الترقية
٩٩	:	حجم الدعم الدولي
١٠٠	:	الحرب على الفكر المتطرف هي حربنا
١٣، ٢٢، ٢٨، ٣٩ يتكرر كثيراً	:	حقوق الانسان
٨٣، ٨٤، ٩٧	:	الحكومات البرلمانية
٩٠، ٩٨	:	الحكومة الالكترونية
٩٣، ٩٩	:	حل الدولتين
٢٨، ٩٩	:	الحوار (الحوار الوطني)



٧٥	خ	خارطة الطريق
٦٠	:	خارطة الخدمات الصحية
٩٨	:	الخطة الوطنية لحقوق الانسان
٨٩	د	الملكية
٤٧	ر	رسالة عمان
٨٣، ٥١	:	الرقابة والمساءلة
٦٨	س	سياسات الاسترضاء
٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٥٣، ٦٢، ٦٩	ش	الشباب
٥٣	:	شبكة الامان الاجتماعي
٩٣، ٥٤، ٤٧، ٢٤	:	الشرعية الدولية
٥٣، ٢٨	:	الشفافية
١٥	:	الثلية
١٠٠	ط	الطائفية
٢٢	ع	العدل اساس الحكم
٥١	:	العشائرية
٩١، ٤٦، ٢٩	ف	الفساد
١٠٠	:	الفكر التكفيرى المتطرف
٣٤	ق	قيمة العمل



	ك	
٨٤	:	الكتل النيابية
٨٦	:	الكسب غير المشروع
٤٥	:	كلنا الأردن
	ل	
٩٨، ٩٢، ٨٩، ٧٧، ٦٨، ٦١ يتكرر كثيراً	:	اللامركزية
٩٨	:	اللوجستية
	م	
٩٠	:	مأسسة العمل الحزبي
٦٠	:	مبادرة سكن كريم لعيش كريم
٩٩، ٩٣، ٧١	:	مبادرة السلام العربية
٧٦	:	مبادئ البيعة
٩٦، ٢٤	:	المجتمع الدولي
٢٩	:	المحسوبية
٩٨، ٩٠	:	مدونة السلوك النيابي
١٤	:	الديونية
١٠٠	:	المذهبية
٦٨، ٦٧، ٦٢، ٥٩، ٤٦ يتكرر كثيراً	:	المشاركة الشعبية
٦١	:	مشروع الطاقة النووية
٦١	:	مشروع المراعي الطبيعية
٦٠	:	منظومة الامان الاجتماعي
٧٧	:	منظومة النزاهة الديمقراطية
١٣	:	المواطنة الصالحة
٩٨	:	الميثاق الوطني
٩٨، ٩١	:	ميثاق وطني للنزاهة



٤٦، ٢٨	ن	النزاهة والشفافية
	:	
٩٧، ٧١، ٣٩، ٢٤، ١٣	و	الوحدة الوطنية
	:	
٣٣	:	الوطن النموذج

DESIGN
CENTER